الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية
2014-2012

يوليو 2012

المحتويات

خلفية عامة: 3

منهجية إعداد البرنامج: 4

المكون الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني عام 2011: 5

أولاً: الوضع الاقتصادي: 5

1. نمو اقتصادي سالب: 5
2. تدني الخدمات الأساسية للدولة: 5
3. تفاقم وضع الموازنة العامة: 6
4. ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية 6

ثانياً: الوضع الاجتماعي والإنساني: 7

1. ارتفاع معدل البطالة. 7
2. تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. 7
3. تدهور الوضع الإنساني: 8

المكون الثاني: الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية: 9

الأولوية الأولى: استكمال الانتقال السياسي السلمي للسلطة . 9

الأولوية الثانية: تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون. 10

الأولوية الثالثة: تلبية الاحتياجات الإنسانية والمادية الطارئة. 11

الأولوية الرابعة: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. 12

1. سياسات المالية العامة: 12
2. السياسات النقدية والمصرفية: 14
3. سياسات القطاع الخارجي: 15

المكون الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى 17

المحور الأول: تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة. 17

1. القطاع الزراعي: 18
2. القطاع السمكي: 19
3. قطاع الصناعة التحويلية 20
4. قطاع النفط 21
5. الغـــــــاز: 22
6. قطاع المعادن : 22
7. قطاع السياحة: 23

المحور الثاني: تحسين البنية التحتية . 23

1. البيئة 23

2. قطاع المياه: 24
3. قطاع الكهرباء 25
4. قطاع النقل: 26
5. قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. 28
6. الأشغال العامة والطرق: 28
7. قطاع الإسكان والتنمية الحضرية 29
المحور الثالث: توسيع الحماية الاجتماعية. 29
المحور الرابع: تطلعات الشباب والمرأة وتنمية الموارد البشرية . 30
1) قطاع التعليم: 30
2) قطاع الصحة : 33
3) توليد فرص عمل للشباب. 35
4) تمكين المرأة. 36
المحور الخامس: تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال. 37
المحور السادس: تطوير منظومة الحكم الرشيد لتعزيز بناء الدولة . 38
1. الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية 38
2. تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون. 39
3. السلطة القضـــائية . 40
4. الشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد. 41
5. الشؤون القانونية : 41
6. الحقوق والحريات 41
7.الحكم المحلي . 42
المكون الرابع: البرنامج الاستثماري وآليات التنفيذ . 43
الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية 43
1-1. الموارد المطلوبة: 43
1-2. أساليب التمويل: 43
1-3. آليات التنفيذ 44
2. برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى. 45
2-2. الفجوة التمويلية: 46
2-3. أساليب التمويل: 46
2-4. آليات التنفيذ 47
3. آليات الاستهداف: 47
4. الرقابة والتقييم: 48

خلفية عامة:

واجه الاقتصاد اليمني خلال السنوات القليلة الماضية سلسلة من الأزمات المتوالية والتحديات الطارئة التي أدت لتفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي حيث تصنف اليمن بالدولة الأشد فقراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فنسبة الفقر تقدر بحوالي 42.8%، وتصل مستويات سوء التغذية بين الأطفال التي تعتبر ضمن المعدلات الأعلى في العالم إلى حوالي 59% عام 2009. كما يواجه اليمن العديد من التحديات التنموية أهمها اتجاه الموارد النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد للنضوب، شحة الموارد المائية، ارتفاع معدل النمو السكاني، ومحدودية الخدمات الأساسية.

وخلال عام 2011، شهد اليمن كغيره من بلدان الربيع العربي حراك شعبي متواصل في مختلف المحافظات يطالب بتغيير النظام وبناء يمن جديد تسوده دولة النظام والقانون وتحكمه العدالة ويحارب الفساد. وقد صاحبه تدهور شديد في المشهد السياسي وانفلات الأمن وتدمير جزئي للبنية التحتية. وبالتالي تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والمعيشية للسكان بصورة حادة. وزاد من سؤ الأوضاع، تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام للدولة، وتعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

وعلاوة على ذلك، تعرض الاقتصاد لأزمة خانقة في إمدادات السلع والخدمات الأساسية وخاصة الانعدام شبه التام لمواد المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها في السوق السوداء بدرجة قياسية تجاوزت الستة أضعاف. إضافة إلى حدوث انقطاع متكرر ومستمر للتيار الكهربائي. وبالنتيجة، أصيبت حركة الحياة العامة والخاصة بالشلل وتجمدت الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية وتفاقمت البطالة واشتعلت الأسعار وأصبحت البلاد على حافة كارثة إنسانية. حيث يقدر عدد المتضررين نتيجة تدهور الأوضاع الإنسانية بأكثر من 8 مليون حالة، وبلغ عدد السكان الذين لا يستطيعون الحصول على غذاء كافي أكثر من 10 مليون نسمة عام 2011.

ورغم كل الصعوبات والتداعيات، فقد بعث تشكيل حكومة الوفاق الوطني الأمل في قلوب المواطنين اليمنيين ليس في تجاوز التداعيات المستجدة فحسب بل ارتفع سقف توقعاتهم إلى ما وراء ذلك فهم ينتظرون حصد ثمار التغيير التي تطلعوا إليها وضحوا من أجلها، خاصة وأن تشكل حكومة الوفاق جاء في إطار المبادرة الخليجية المدعومة إقليمياً ودولياً، والتي نصت على إعداد وتنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي والتنمية لمعالجة الاحتياجات العاجلة للسكان في كل مناطق اليمن.

واستجابة لذلك، وفي سبيل التغلب على التحديات ومعالجة الإشكالات والتعاطي الايجابي مع تطلعات المواطنين، تم إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014 كخطة تنموية للمرحلة الانتقالية تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة، ويستند في المقام الأول إلى الخطط والإستراتيجيات التنموية السابقة وإلى البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني.

منهجية إعداد البرنامج:

في ضوء مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي الكلي خلال السنوات الماضية، وتوقعات أداء تلك المؤشرات خلال العام 2011م تم إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين 2012 – 2013وفق منهجية تشاركيه مع الجهات الحكومية المختلفة ومع شركاء التنمية من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني ومانحين، بحيث تضمن البرنامج أهدافاً وسياسات وبرامج عمل ومشروعات استثمارية محددة، وقد أخذ إعداد البرنامج المراحل التالية :

1. **مرحلة الإعداد وتم فيها** :

- مخاطبة الجهات الحكومية المختلفة لتقديم خططها وبرامجها الاستثمارية للأعوام 2012 – 2014م.
- تقديم الجهات الحكومية المختلفة مقترحات بالأهداف والسياسات وبرامج العمل والمشروعات الاستثمارية المستهدف انجازها خلال سنوات البرنامج.
- تشكيل لجنة فنية أساسية وعدد من فرق العمل القطاعية داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمراجعة المقترحات المقدمة من الجهات ومواءمتها مع الاحتياجات الطارئة والأهداف التنموية متوسطة المدى.
- التعاقد مع خبير دولي للمساعدة في إعداد البرنامج الاستثماري وضمان موائمته مع الأهداف والسياسات العامة التي تضمنها البرنامج.
- إخراج المسودة الأولية من البرنامج بشكل منسق ومترابط.

2. **مرحلة النقاش والتشاور وتم فيها** :

- عقد عدد من الاجتماعات مع القيادات الإدارية والمختصين في الجهات ذات العلاقة لعرض مسودةالخطط القطاعية بما تتضمنه من برامج استثمارية واستيعاب ملاحظاتهم عليها .
- عقد ثلاثة لقاءات موسعه مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحين لمناقشة مسودة البرنامج والاستفادة من ملاحظاتهم وخبراتهم في هذا المجال .
- عرض ملخص عن البرنامج في الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة أصدقاء اليمن في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 23 مايو 2012م .

3. **مرحلة الإقرار وتم فيها** :

- مراجعة البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية في صورته النهائية بعد استيعاب الملاحظات والمقترحات المقدمة من جميع شركاء التنمية.
- رفع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية إلى مجلس الوزراء للإقرار والمصادقة.

المكون الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني عام 2011:

أولاً: الوضع الاقتصادي:

أدى التدهور في المشهد السياسي والأمني منذ بداية عام 2011 إلى تراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية بدرجة غير مسبوقة، ويمكن استعراض ذلك فيما يلي بصورة موجزة:

1. نمو اقتصادي سالب:

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -19.1% عام 2011. ويمثل هذا المستوى من النمو الاقتصادي خسارة غير مسبوقة في تاريخ اليمن الاقتصادي منذ قيام الوحدة المباركة للجمهورية اليمنية عام 1990. ويرجع ذلك إلى ركود وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية متأثرةً بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد وما صاحبها من أزمة للمشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء. إضافة إلى تعليق العديد من المشاريع الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي كان مخطط إقامتها. كما طال الدمار البنية التحتية من طرق وكهرباء والعديد من المنشآت الحكومية والخاصة. فضلاً عن توجيه الدعوات للعصيان المدني وحالة الإضرابات في كثير من المرافق الإنتاجية والخدمية، والتي أثرت سلباً على معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تدهور دخل الفرد ومستوى معيشته.

التقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية

طلبت الحكومة اليمنية من البنك الدولي المساعدة في إعداد تقييم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة التي شهدها اليمن عام 2011. واستجابة لذلك، قام بإعداد التقييم المشترك كل من البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، والبنك الإسلامي للتنمية. وتناول التقييم أربعة مكونات رئيسية هي التطورات الاقتصادية والاجتماعية، سبل العيش، توسيع الخدمات الاجتماعية وبناء القدرات البشرية، والاستثمار في المرافق الأساسية العامة.

واستناداً لذلك، مثلت وثيقة التقييم المشترك مرجعاً أساسياً لإعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية حيث تم الاستفادة منه في تقييم الوضع الراهن للبرنامج وعند صياغة أولوياته العاجلة وكذلك محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى وأولوياته القطاعية. فضلاً عن الاستفادة منه في صياغة أولويات البرنامج الاستثماري للبرنامج المرحلي.

2. تدني الخدمات الأساسية للدولة:

يعاني الاقتصاد اليمني من ضعف شديد في مستوى تغطية الخدمات الأساسية حتى قبل الأحداث الأخيرة، فالطاقة الكهربائية لا تغطي سوى 42% من السكان، وتتوفر خدمات الأمن والقضاء والسلطة المحلية بنسبة 35.2% فقط. وتبلغ تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة حوالي 26% و 16% من السكان على التوالي.

وقد أزداد الوضع سوءً منذ مطلع عام 2011، وخاصة بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي مر بأسوأ مراحله بسبب أعمال التخريب التي تعرضت لها أبراج الكهرباء وخطوط النقل، وكذلك شحة المشتقات النفطية

اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء العاملة بالديزل والمازوت. مما أفضى إلى انقطاع مستمرة للتيار الكهربائي وصل في بعض الأحيان إلى 20 ساعة لكل 24 ساعة، وفي بعض المناطق يستمر انقطاع الكهرباء لمدة أيام. وبالنتيجة، طالت الآثار السلبية للانقطاعات الكبيرة والاستثنائية للكهرباء كل مناحي الحياة ليس الخاصة فحسب ولكن أيضاً العامة.

3. **تفاقم وضع الموازنة العامة**:

واجهت المالية العامة خلال عام 2011 أوضاع حرجة جداً أفرزتها المتغيرات المستجدة وما نجم عنها من تراجع في الموارد الضريبية وخسارة لجزء كبير من العائدات النفطية بسبب تفجير أنبوب ضخ النفط الخام مأرب-رأس عيسى. إضافة إلى تعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

ونتيجة لذلك، واجهت الموازنة العامة صعوبة كبيرة في الوفاء بأجور ومرتبات موظفي الدولة. واضطرت لتبني مجموعة من السياسات المالية التقشفية التي كان لبعضها آثار قاسية على عملية التنمية ومستويات المعيشة، وخاصة تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتقليص نفقات دعم المشتقات النفطية.

ورغم تلك الإجراءات والتدابير التقشفية، استمر تفاقم عجز الموازنة العامة وأصبح من غير الممكن تمويله عبر أذون الخزانة. وتم اللجوء لتمويل العجز جزئياً من مصادر تضخمية، مما يترتب عليه مزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات وخسارة متسارعة لاحتياطيات النقد الأجنبي، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم.

وخلال العام الجاري 2012، تواجه الموازنة العامة مخاطر حادة بسبب النفقات الإضافية للمرحلة الانتقالية، وقطع أنبوب النفط الخام (مأرب-رأس عيسى) والذي يقع خارج إطار سيطرة الحكومة ويندرج ضمن المماحكات السياسية والأعمال الإرهابية.

إن وضع الموازنة العامة غاية في التعقيد، بما يحتم تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والتي ستأتي ثمارها في المدى المتوسط والطويل، أما على المدى القصير فلا مناص من حشد الموارد الخارجية الكافية على شكل منح نظراً لضعف استدامة المديونية. ويتطلب السيطرة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة، وتحسين قدرة الدولة على تقديم السلع والخدمات العامة الحصول على دعم مباشر للموازنة.

4. **ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية**، حيث أدت الاضطرابات التي تعيشها اليمن منذ بداية عام 2011 إلى ارتفاع الأسعار حيث بلغ معدل التضخم لأسعار المستهلك (نهاية الفترة) حوالي 23.2%، كما واجه سعر صرف الريال ضغوطاً شديدة ، مما دفع البنك المركزي إلى اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات بما في ذلك خفض احتياطياته من النقد الأجنبي لتمويل فاتورة واردات السلع الأساسية وحماية العملة الوطنية. ورغم ثبات سعر الصرف الرسمي للريال اليمني عند حوالي

213.85 ريال للدولار، فقد تراوح سعر بيع الدولار في السوق الموازي بين 235-240 ريال للدولار. مما ساهم في رفع أسعار الواردات وتصاعد معدل التضخم وتدهور مستويات معيشة المواطنين.

5. **تراجع الاحتياطيات من النقد الأجنبي بحوالي** 24.4%، فقد انخفضت قيمة صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي من حوالي 5.7 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي 4.3 مليار دولار عام 2011 مما أدى إلى انخفاض تغطيتها لشهور الواردات وضعف الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني.

ثانياً: الوضع الاجتماعي والإنساني:

1. ارتفاع معدل البطالة.

تعد مشكلة البطالة إحدى أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ 52.9% في الفئة العمرية (15-24) سنة، كما تبلغ نسبة 44.4% في الفئة العمرية (25-59). وتنتشر البطالة حتى بين المتعلمين فحوالي 25% من العاطلين هم ممن يحملون مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق.

وخلال عام 2011، ازدادت مشكلة البطالة تفاقماً نتيجة تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر كثير من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب معظم الأيدي العاملة مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، البناء والتشييد، السياحة، والنقل. وتتجلى مظاهر ذلك في تسريح كثير من العاملين، وإعطاء بعض العاملين إجازات بدون راتب، وتخفيض بعض المنشآت لساعات العمل مقابل إعطاء جزء من الراتب. وبالنتيجة، أضحت البطالة أمراً غير مقبول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً. وتمثل تهديدا للسكينة العامة والاستقرار الاجتماعي.
وللحد من البطالة، من المهم تسريع جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة وإنعاش القطاعات الإنتاجية وتحسين البنية التحتية. كما تعول اليمن على استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية. وسيؤدي ذلك إلى أثر سريع في تحسين مستويات المعيشة وسيسهم بصورة فعالة في تثبيت الأمن والاستقرار.

2. تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

تركت التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العام الماضي أثراً سلبيا مزدوجاً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف ومن ثم الدخول من جهة أخرى. الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر الوطني. وتفيد التقديرات بارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 54.4% من السكان عام 2011.
وتظهر نتائج المسح المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي 44.5% من السكان عام 2011 مقارنة بحوالي 32.1% عام 2009. وهذا يعني ارتفاع عدد السكان الذين لا يستطيعون الحصول على غذاء كافي إلى أكثر من 10 مليون نسمة بحلول نهاية عام 2011. ورغم أن مشاريع الحماية الاجتماعية استمرت خلال العام الماضي إلا أنها المستفيدين من الضمان الاجتماعي لم يتمكنوا من الحصول على المدفوعات المستحقة خلال الربع الأخير من عام 2011. مما أثر على ملايين

اليمنيين وفاقم من معاناة الفقراء. الأمر الذي يستدعي ليس فقط استئناف تلك المدفوعات ولكن أيضاً توسيع برامج وآليات الحماية الاجتماعية بصورة عاجلة للفئات الأشد فقراً وتضرراً.

3. تدهور الوضع الإنساني:

تشير التقديرات إلى وصول عدد المتضررين جراء تدهور الأوضاع الإنسانية إلى حوالي 8 مليون نسمة خلال عام 2011. وباستخدام مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يرتفع ذلك الرقم إلى أكثر من 10 مليون نسمة. وقد ازدادت معاناة السكان في المناطق التي شهدت صراعاً مسلحاً مثل مناطق الحصبة وصوفان ومديرية بني الحارث في أمانة العاصمة ومديريات أرحب ونهم في محافظة صنعاء ومدينة تعز،إضافة إلى الحرب مع تنظيم القاعدة في محافظة أبين. إضافة إلى صعدة وعمران وحجة. وقد أدى الصراع المسلح إلى سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى.ويقدر وصول أعداد النازحين إلى 465.9 ألف نازح.كما أثرت تلك الأحداث على ما يقارب 440 ألف من صغار ومتوسط المزارعين، وأدت إلى هجرة 26 ألف نسمة. فضلاً عن ما خلفته الحرب من دمار في البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة والتي تقدر في أمانة العاصمة وحدها بحوالي 2526 منشأة.

ومن ناحية ثانية، ترك الصراع المسلح مخاطر مستقبلية ناتجة عن بقايا العبوات الناسفة والقذائف غير المنفجرة والألغام والتي تمثل في مجملها تحدياً أمنياً وإنسانياً خطيراً يعوق عودة النازحين والمشردين إلى ديارهم واستئناف أنشطتهم وأعمالهم السابقة، وبالتالي تظل الحاجة ماسة لإيجاد وسائل وآليات فعالة للتعامل مع هذا التحدي.

بعض الفئات أكثر هشاشة من غيرها

نتيجة للتداعيات التي خلفتها أحداث العام الماضي 2011، تأثرت بعض فئات المجتمع بدرجة أكبر من غيرها ولذلك أصبحت أكثر هشاشة وتشمل تلك الفئات (وبدون حصر ما يلي):

- **الأسر التي تعيلها امرأة:** تم التعرف على هذه الأسر كأسر هشة للغاية حيث يقدم الدعم فقط لنسبة 1-10% من أفرادها من قبل برنامج الغذاء العالمي حسب تقرير مراقبة الأمن الغذائي لشهر يوليو في محافظات حجة وإب وعمران. وتشمل هذه الفئة الأسر التي كانت معيشتها مبنية على إنتاج القات والأسر المعوزة غير المستهدفة عبر برنامج شبكة الأمان الاجتماعي (المصدر: تقرير مراقبة الأمن الغذائي لشهر يوليو 2011م). وتظهر دراسة من برنامج الغذاء العالمي في 2012م أن 52% من الأسر التي تعيلها امرأة كانت غير آمنة غذائياً مقارنة بنسبة أقل من الأسر التي يعيلها ذكور.
- **الأطفال والمواليد: يتكون نصف سكان اليمن من الأطفال (منظمة رعاية الأطفال، 2011م) وهذه** الفئة تتعرض لخطر الوفاة أو الإصابة كنتيجة للألغام وتجنيد الأطفال في النزاعات وعمالة الأطفال. وفيما يتعلق بالمواليد فإن انخفاض معدلات الرضاعة الطبيعية (10% في بعض المناطق) ومحدودية توفر حليب الأطفال وغياب مرافق الرعاية الصحية ذات خدمات الطوارئ وغياب المياه النظيفة يجعل المواليد معرضين بشكل خاص للخطر. فنصف أطفال اليمن تقريباً يعانون من سوء التغذية المزمن وتصل معدلات التقزم إلى 56% وهي النسبة الثانية في العالم وتصل نسبة الأطفال منخفضي الوزن إلى 46% وهي النسبة الثالثة في العالم (مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2011).
- **النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة:** بالرغم من الزيادة في حصول هذه الفئات على المساعدة الغذائية وغير الغذائية فإن النازحين الذين يقيمون خارج المخيمات في المجتمعات اليمنية لازالوا يواجهون مشاكل انخفاض تغطية تلك المنافع فحتى فبراير 2011م لم يتم توفير المساعدة من حيث توفير المأوى لهذه الفئات. ويزداد وضع هذه الفئات سوء بسبب فقدان بعضها لوثائقها المالية وبطاقات الهوية خلال فترة النزوح مما نتج عنه محدودية القدرة على الحركة وتأخيرات كبيرة في عملية التسجيل من أجل الحصول على المساعدة للنازحين. وعاد الكثير من النازحين بعد النزاعات ليجدوا أن ممتلكاتهم وسبل معيشتهم ومقتنياتهم قد تضررت أو تدمرت. وتشير التقييمات الأخيرة إلى المخاوف المتعلقة بنفاذ صبر المجتمعات المضيفة بسبب محدودية مواردها.

المصدر: JSEA (2012) وبرنامج الغذاء العالمي (2010) ومكتب تنسيق الشئون الإنسانية (2012) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (2010) ومركز مراقبة النزوح الداخلي (2011).

المكون الثاني: الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية:

لتجاوز التداعيات السلبية للمتغيرات المستجدة، تضع الحكومة على رأس أولوياتها استكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي، وتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق تلك الأولويات تركز الحكومة على حزمة محددة من التدابير والتدخلات خلال المرحلة الانتقالية نوجزها فيما يلي:

الأولوية الأولى: استكمال الانتقال السياسي السلمي للسلطة .

الهـدف: تحقيق الاستقرار السياسي واستكمال الانتقال السلمي والآمن للسلطة .

السياسات وبرامج العمل

- **إجراء حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والمرأة يفضي إلى حل وطني عادل يحفظ لليمن وحدته وآمنه واستقراره من خلال :**
  - تشكيل لجنة الإعداد والتحضير للمؤتمر
  - تشكيل لجنة التفسير والهيئات الأخرى المنشأة بموجب هذه الآلية
  - عقد مؤتمر الحوار الوطني
- **إجراء إصلاحات دستورية لمعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي**
  - إنشاء لجنة دستورية لصياغة دستور جديد

- إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور

- **بناء النظام الانتخابي الملائم .**
  - تطوير التشريعات الانتخابية منخلا لإصدار القوانين واللوائح النافذة التي تكفل ذلك .
  - تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بناءً على أسس دستورية وقانونية جديدة وبما يحقق التوافق الوطني .
  - إعداد سجل انتخابي جديد أو تحديث السجل الانتخابي الحالي.
  - إجراء انتخابات برلمانية بموجب أحكام الدستور الجديد
  - تطوير عمليات الرقابة المحلية والدولية على سير العمليات الانتخابية بكافة مراحلها وفقاً لنظام الإطلاع على سير العملية الانتخابية.

جدول (1) التكلفة الإجمالية للإصلاحات السياسية	
البرنامج / المشروع	التكلفة (مليون دولار)
الحوار الوطني	30
الإصلاحات الدستورية والقانونية	80
الانتخابات	190
الإجمالي العام	**300**

الأولوية الثانية: تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون.

الهدف: استعادة الاستقرار الأمني وبسط سيطرة الدولة على كامل الأراضي اليمنية .

السياسات وبرامج العمل

- اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى وضمان عودتها إلى ثكناتها، والعمل على إنهاء جميع النزاعات المسلحة.
- اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حماية حقوق الإنسان وتجريم انتهاكها
- إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- تحقيق تكامل القوات المسلحة تحت قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون.
- اكمال الانتشار الأمني في المديريات والمناطق.
- إصدار وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية.

جدول (2) البرامج والمشاريع الاستثمارية لقطاع الأمن وسيادة القانون		
م	البرنامج / المشروع	التكلفة (مليون دولار)
1	استكمال الانتشار الأمني	120
2	مكافحة الإرهاب وإعادة الهيكلة	135
3	تعزيز قدرات خفر السواحل	130
4	الاحتياجات الطارئه للقضاء	60
	الإجمالي	445

- تنفيذ قانون تنظيم حيازة وحمل السلاح.
- إصدار وتنفيذ قانون مكافحة الإرهاب.
- استمرار إصلاح قطاع الأمن وبناء القدرات المؤسسية.
- تعزيز الثقة بين المؤسسات الأمنية والسكان.

الأولوية الثالثة: تلبية الاحتياجات الإنسانية والمادية الطارئة.

الهدف: تحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرراً

السياسات وبرامج العمل.

- تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات للمواطنين؛ وخاصة توفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي، وتلبية الاحتياجات المحلية من الكهرباء والمياه بصورة منتظمة.
- معالجة الأضرار الانسانية بتوفير المساعدات والتعويضات لأسر الشهداء والجرحى.
- إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الاحداث. مع إعطاء الأولوية للخدمات التعليمية والصحية، الطرق، الكهرباء، شبكات المياه، وشوارع المدن.
- تهيئة الأوضاع لعودة النازحين.
- تقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الأوضاع الإنسانية.
- ربط التدخلات الإنسانية العاجلة بالتدخلات التنموية طويلة المدى؛ ومن ذلك دعم الحماية الاجتماعية ومعالجة الاحتياجات الطارئة لسوء التغذية عبر ربط المساعدة الانسانية بالتنمية الاقتصادية طويلة المدى.
- مساعدة النازحين وتوسيع تغطية الجهود الإنسانية لتشمل الفئات المتضررة في مختلف المناطق.
- تحسين جاهزية وقدرات البرامج لضمان استجابتها الفعالة للاحتياجات الإنسانية.
- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأوضاع الإنسانية.
- التخلص من الآثار المتبقية عن النزاع المسلح وخاصة الألغام.

جدول (3) البرامج والمشاريع الاستثمارية والإنسانية العاجلة

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة (مليون دولار)
1	إعادة إعمار المنشآت والمرافق العامة المتضررة جراء الأحداث	إعادة إعمار المرافق العامة المتضررة في (صنعاء، تعز، أبين، نهم ، أرحب، صعدة) تجهيز المرافق العامة المتضررة في تلك المناطق	276
2	إعادة إعمار المنشآت الخاصة المتضررة جراء الأحداث	إعادة إعمار المنشآت الخاصة المتضررة في (صنعاء، تعز، أبين، نهم ، أرحب، صعدة)	398
3	معالجة الأوضاع الإنسانية (أوضاع النازحين من مناطق التوتر)	معالجة أوضاع النازحين في (صنعاء،تعز،أبين،نهم ،أرحب،صعدة)	2047
4	تحسين وتعزيز منظومة الطاقة الكهربائية	تأهيل وتحسين محطات التوليد القائمة زيادة القدرة في محطات التوليد(المخا،عدن) بواقع 120 ميجاوات - تأهيل خطوط النقل - تأهيل شبكات التوزيع	308
5	تحسين وتعزيز منظومة المياه والصرف الصحي في المناطق المتضررة		30
6	إعادة تأهيل وصيانة شوارع المدن المتضررة جراء الأحداث		29
7	الشهداء والجرحى		130
8	أخرى		324
	الإجمالي العام		3542

الأولوية الرابعة: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1. سياسات المالية العامة:

الأهداف:

1. تنمية الإيرادات العامة وخصوصاً الإيرادات الضريبية بمعدل نمو يصل إلى3.1% في المتوسط.
2. رفع كفاءة تخصيص الإنفاق العام، وتخصيص أي موارد إضافية لصالح الإنفاق الاستثماري
3. تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية.

السياسات وبرامج العمل:

الإطار الاقتصادي الكلي وبرنامج صندوق النقد الدولي 2012

أقرت حكومة الوفاق الوطني الدخول في برنامج جديد مع الصندوق لمدة عام (2012) للحد من الاختلالات المالية الطارئة التي تعصف بالموازنة العامة للدولة. ويقدم صندوق النقد الدولي للحكومة بموجب البرنامج حوالي 100 مليون دولار خلال عام 2012 منها 20% منحة. ويتمتع هذا البرنامج بالمرونة الكافية، مع استهدافه السيطرة على عجز الموازنة العامة عند 405 مليار ريال. ومع أن عجز الموازنة العامة لعام 2012 قد تجاوز ذلك الحد والذي بلغ 561 مليار ريال، فإن الحكومة ملتزمة برقم العجز المتفق عليه. ولن يتم صرف المبلغ الفارق إلا في حال توفر تمويل خارجي لتغطيته.

أ. الإيرادات العامة :

- استكمال تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات، واستكمال تنفيذ قانون ضريبة الدخل الجديد، وتحصيل الموارد الضريبية المتأخرة لدى المكلفين ومعالجة مشاكل التراكمات الضريبية.
- ترشيد وتنظيم الإعفاءات الضريبية والجمركية وإلغاء الإعفاءات الممنوحة للجهات الحكومية وبعض المشاريع الربحية التي تجاوزت فترتها القانونية.
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تطوير آليات وأساليب التحصيل واستكمال ربط كل المنافذ الجمركية بنظام الاسكودا، وزيادة مستوى التنسيق بين الجهات المعنية لمحاربة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، وتعزيز دور الإدارات المالية في المحافظات والجهات الحكومية في تحصيل رسوم وعوائد وأجور الخدمات الحكومية.
- التدقيق والرقابة على الترتيبات المحاسبية لشراء المشتقات النفطية، وإعادة النظر في طريقة احتساب نفط الكلفة وأساليب ومعايير تقدير النفقات التشغيلية

استدامة المالية العامة

يمثل الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والمورد الأساسي لتمويل الإنفاق العام أحد أهم التحديات المالية والاقتصادية، وخاصة في ظل التراجع المستمر في إنتاج النفط الخام وانخفاض حصة الحكومة منه سنة بعد أخرى. وبالتالي الحد من قدرة الدولة على التوسع في تمويل مشاريع البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي. وهذا يستدعي رفع مستوى الاعتماد على العائدات غير النفطية عبر تعبئة الفاقد الضريبي من خلال استكمال تفعيل العمل بالقوانين الضريبية وخاصة قانوني ضريبة المبيعات وضريبة الدخل والأرباح.

ومثل تفجير أنبوب ضخ النفط الخام مأرب –رأس عيسى صدمة جديدة للموازنة وخسارة كبيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي. الأمر الذي يتطلب بذل كل الجهود اللازمة لاستدامة إصلاح أنبوب النفط الخام فبدون إصلاحه ستكون الموازنة غير قادرة على الوفاء بتنفيذ كثير من بنود النفقات العامة.

في موازنات الشركات النفطية.

- استكمال معالجة أوضاع الصناديق والحسابات الخاصة، وإصلاح الوحدات الاقتصادية العامة بما يضمن تقليص دعم عجزها الجاري وزيادة حصة الحكومة من فوائض أرباحها.
- تنويع وتوسيع مصادر تمويل العجز غير التضخمية عبر إصدار الصكوك الإسلامية والسندات الحكومية.

ب. الإنفاق العام:

1. ترشيد النفقات الجارية غير الأساسية بما يسمح بزيادة الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي.
2. ترشيد نفقات الوقود والزيوت ومشتريات الأثاث ووسائل النقل.
3. استكمال تنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين في مختلف أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية.
4. إعادة النظر في نفقات دعم المشتقات النفطية من خلال وضع آلية لإعادة توجيهه لصالح الفئات المستهدفة.
5. زيادة نفقات الصيانة والتشغيل بما يسهم بصيانة وتحديث الأصول الرأسمالية المتقادمة ورفع جودة وكفاءة الخدمات العامة المقدمة.
6. التركيز على تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري العام مع إعطاء أولوية لإعادة الإعمار والمشاريع قيد التنفيذ ومعالجة أوضاع المتعثر منها.
7. تحسين كفاءة استخدام القروض والمساعدات الخارجية.

ج. - إصلاح إدارة المالية العامة:

1. المواءمة بين أهداف وبرامج الموازنة العامة للدولة وأهداف وسياسات البرنامج المرحلي وبرنامجه الاستثماري.
2. استكمال تطبيق نظام التخطيط النقدي وتطبيق نظام مراقبة التعهدات تمهيداً للانتقال إلى نظام الخزانة العامة.
3. الاستمرار في مراجعة وتطوير القوانين الضريبية والجمركية واستكمال لوائحها التنفيذية.
4. تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة من خلال تنفيذ برنامج إصلاح إدارة المالية العامة. إضافة إلى تسريع تطبيق مبادرة الشفافية العالمية في الصناعات الاستخراجية.
5. استكمال حوسبة النظام المالي والمحاسبي وإدخال الأنظمة الحديثة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

جدول (...) متطلبات دعم عجز الموازنة العامة للدولة		
م	البرنامج / المشروع	التكلفة (مليون دولار)
1	دعم حالات الضمان الاجتماعي	350
2	حصة الحكومة في تمويل المشاريع قيد التنفيذ الممولة خارجياً	120
3	الإجمالي	470

متطلبات دعم عيني أخر	
توفير المشتقات النفطية	توفير دعم للموازنة في شكل مشتقات نفطية من السعودية ودول آخرى.

الإطار العام للموازنة العامة للدولة للفترة 2010 - 2014						
البيان	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**متوسط الفترة**
	(مليار ريال)					
إجمالي عام الموارد	1837.1	1733.3	2111.1	1961.2	1,850.4	1974.2
إيرادات ضريبية	454.7	376.1	524.9	587.3	658.3	590.2
إيرادات غير ضريبية ومنها:	1320.2	1305.5	1344.8	1249.1	1,097.3	1230.4
إيرادات النفط والغاز	1121.9	1226.8	1062.9	964.9	811.3	946.4
إجمالي عام الاستخدامات	2115.4	2081.6	2672.7	2621	2,626.8	2640.2
العجز النقدي الصافي	-274.2	-316	-561	-657.4	-776.3	-664.9
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %						
إجمالي عام الموارد	26.8	25.6	32.5	26.8	23.4	27.6
إيرادات ضريبية	6.64	5.56	8.1	8.0	8.31	8.1
إيرادات غير ضريبية ومنها:	19.28	19.3	20.7	17.1	13.9	17.2
إيرادات النفط والغاز	16.4	18.1	16.4	13.2	10.2	13.3
إجمالي عام الاستخدامات	30.9	30.8	41.1	35.8	33.2	36.7
العجز النقدي الصافي	-4	-4.7	-8.6	-9.0	-9.8	-9.1

2. السياسات النقدية والمصرفية:

الأهداف:

1. السيطرة على معدل التضخم عند رقم أحادي خلال فترة البرنامج.
2. تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.
3. تغطية احتياطيات العملة الأجنبية لما لا يقل عن 3 شهور من واردات السلع والخدمات في المتوسط .

متطلبات دعم استقرار العملة الوطنية

تنعكس الأوضاع السياسية والأمنية غير المواتية بصورة سلبية على ثقة المتعاملين بالعملة الوطنية. ولذلك فإن من شأن وضع وديعة في البنك المركزي اليمني أن يعمل على استعادة الثقة في العملة الوطنية، وتعزيز الجدارة الإئتمانية للاقتصاد الوطني. ومن ثم كسب ثقة المستثمرين والمتعاملين بالعملة

السياسات وبرامج العمل :

1. مواءمة نمو العرض النقدي بما يتماشى مع تطورات النشاط الاقتصادي عبر مراقبة حركة السيولة النقدية وتصحيح آليات العرض النقدي.
2. تعزيز الرقابة على شركات الصرافة والبنوك بما يضمن منع المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، والحد من التقلبات غير المبررة في سعر الصرف.
3. الحفاظ على مستويات مقبولة من احتياطيات العملة الأجنبية، مع مراعاة تلبية احتياجات السوق من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأساسية.

4. تعزيز دور سعر الفائدة في تحقيق التوازن بين جاذبية الريال كوعاء ادخاري وتشجيع الاستثمار الخاص.
5. التطبيق الصارم لمعايير الرقابة الاحترازية لضمان سلامة الجهاز المصرفي، وتحسين عمل البنوك بقانون التأجير التمويلي، وتشجيع السوق بين البنوك، وإصدار الصكوك الإسلامية.

اتجاهات مؤشرات القطاع النقدي 2011 – 2014					
البيان	2011	2012	2013	2014	المتوسط 2012-2014
معدل التغير في العرض النقدي %	0.07	11	11	11	11
شهور تغطية الاحتياطيات للواردات	7	3.2	2.7	3.1	3.0
معدل التضخم %	19.3	7	9	8.5	8.2

3. سياسات القطاع الخارجي:

الأهــداف:

1. السيطرة على عجز الحساب الجاري بما لا يتجاوز -4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.
2. نمو الصادرات الوطنية غير النفطية بمعدل19.9% في المتوسط.
3. تحقيق فائض في حساب رأس المال يصل إلى حوالي3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.

السياسات وبرامج العمل :

1. استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية للتجارة الخارجية، واستكمال إعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية.
2. توفير المعلومات الخاصة بفرص التصدير للمصدرين عن طريق إنشاء المواقع الإلكترونية وبناء قاعدة معلومات متطورة وتحديثها باستمرار.
3. السعي لتوفير التسهيلات التمويلية للصادرات من خلال إنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات. وإنشاء إتحاد المصدرين ومجالس تصديرية سلعية متخصصة.
4. تطبيق قواعد حماية الإنتاج الوطني من الإغراق والممارسات الضارة في التجارة الدولية.
5. استكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
6. مواصلة الجهود لتحقيق اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
7. تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع التكتلات الإقليمية والدولية، وتعظيم الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم في تنمية الصادرات،وبرامج المساعدات المادية والفنية.

اتجاهات ميزان المدفوعات للفترة 2011-2014 % من الناتج المحلي الإجمالي					
البند	2011	2012	2013	2014	المتوسط 2012-2014
أ- الحساب الجاري	-3.9	-5.1	-5.0	-3.9	-4.6
الميزان التجاري	1.31	-2.5	-3.7	-3.5	-3.2
الصادرات	27.4	27.2	24.5	23.7	25.1
الواردات	26.1	29.7	28.1	27.2	28.4
ميزان الخدمات	-3.0	-2.2	-1.9	-1.8	-1.9
ميزان الدخل	-8.1	-7.3	-6.6	-6.3	-6.7
تحويلات جارية	5.8	7.0	7.1	7.7	7.3
ب- حساب رأس المال	-2.3	2.9	3.2	3.4	3.2
صافي السهو والخطأ	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0
الميزان الكلي	-4.42	-2.1	-1.8	-0.5	-1.5

المكون الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى

نظراً لمحدودية الإمكانات واتساع نطاق الصعوبات والتحديات، قامت الحكومة بتحديد الأولويات العاجلة للعمل خلال المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإن المعالجات الآنية على أهميتها تظل قاصرة وتحتاج إلى تدعيمها بسياسات وبرامج أخرى أطول أمداً ولما من شأنه تهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر.وانطلاقاً من ذلك، يسعى البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014 إلى تتويج الأولويات العاجلة ببرنامج إنعاش اقتصادي متوسط المدى يرتكز على ستة محاور أساسية نوجزها فيما يلي:

المحور الأول: تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة.

يسعى البرنامج المرحلي إلى تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر من خلال حزمة من السياسات والبرامج الشاملة والعادلة لتوفير بيئة مواتية لنمو القطاعات الانتاجية. وسيتم إعطاء إهتمام خاص لمشاركة المرأة في قوة العمل كقضية تقاطعية في تنمية القطاع الزراعي، تحسين الأمن الغذائي، تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، تنشيط قطاع السياحة (للتهيئة للنمو طويل المدى)، وتكثيف الجهود لتوسيع الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط وأنشطة البحث والتنقيب عن النقط والغاز. وفي ضوء ذلك، يستهدف البرنامج تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.5% في المتوسط الفترة 2012-2014، وبما يسهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث تصل الزيادة في معدل نصيب الفرد الصافي من الناتج المحلي الإجمالي إلى1.5% سنوياً في المتوسط، ويمكن تحديد الاتجاهات المحتملة لمسار أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي وذلك على النحو التالي:

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 2011-2014					
البيان	2011	2012	2013	2014	المتوسط 2012 - 2014
نمو الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق:	-19.1	3.4	6.5	3.7	4.5
نمو الناتج المحلى للقطاعات غير النفطية:	-19.3	4.5	5.8	6	5.4
نمو الناتج المحلى لقطاع النفط والغاز ومنه:	-17.9	-3.6	11.5	-11.5	-1.2
نمو قطاع إنتاج النفط الخام	-24.4	-5.0	14.2	-13.9	-1.6

ويعتبر ذلك المستوى من النمو مقبول وواقعي كون فترة البرنامج المرحلي أساسية لتهيئة الأرضية المناسبة للنمو الاقتصادي طويل المدى. وسيكون للجهود المبذولة خلال المرحلة الانتقالية أثر ملموس

في توفير فرص العمل خاصة للمرأة والتخفيف من الفقر على المدى الطويل. ويمكن تحقيق النمو المتوقع من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وذلك على النحو الآتي:

1. **القطاع الزراعي:**

الهـــدف: تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ودعم الجهود المبذولة المكافحة الفقر في المجتمع الريفي .

السياسات وبرامج العمل

- التوسع في زراعة الحبوب وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية .
- إدخال تقنيات حديثة في الزراعة المطرية تتلاءم مع الممارسات التقليدية .
- رفع كفاءة استخدام مياه الري، بإدخال تقنيات وأنظمة ري كفؤة وملائمة .
- الاستمرار في إقامة الحواجز المائية، والسدود الصغيرة وحصاد مياه الأمطار.
- تعزيز دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في المناطق الريفية.
- تشجيع وتطوير الحركة التعاونية الزراعية والمبادرات الخاصة في الزراعة.
- تعزيز دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في التمويل الزراعي.

مواجهة مشكلة القات

يستحوذ القات على حوالي 9.9% من إجمالي المساحة المزروعة في اليمن ويستهلك حوالي 30% من الاستخدامات الزراعية للمياه، ويوفر فرص عمالة تقدر بأكثر من 500 ألف فرصة عمل. وقد سعت الحكومة خلال السنوات الماضية لتنفيذ "البرنامج المتكامل للحد من الإقبال على القات" والذي تم تطويره والموافقة عليه مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. و يشمل البرنامج على: 1) برنامج لرفع مستوى الوعي العام والتثقيف بشأن الآثار الضارة الناجمة عن القات، 2) توسيع استبدال محصول القات بمحاصيل أخرى ، 3) البحث في الموضوعات الرئيسية، بما في ذلك الآثار الصحية ،والقضايا الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن استهلاك القات، 4) تدابير للحد من الإفراط في استخدام المبيدات، ويمكن إبراز أهم التدخلات المقترحة في الآتي :

1) في المياه والبيئة :

- **القضاء على الدعم غير المباشر من خلال إزالة دعم الطاقة على الري.**
- **تشجيع استخدام الطرق الحديثة في الري .**

2) في الزراعة والاقتصاد :

- **زيادة ضرائب القات للحد من زراعته واستهلاكه**
- **إيجاد آلية مناسبة لتحصيل الضرائب من مصدر الإنتاج مباشرة (المزرعة)**
- **دراسة منح قروض ومساعدات لدعم مزارعي القات للتخلص التدريجي من أشجار القات لتبني محاصيل بديلة.**

3) في المجال المؤسسي والتنظيمي :

- **تطوير واعتماد سياسة شاملة للقات تتعامل مع آثاره السلبية، فضلا عن إيجاد بدائل تحل محل دخله**
- **إنشاء معهد بحوث القات لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة، والبيانات، والبحث عن آثار القات السلبية سلوكه.**

4) في الجانب الاجتماعي:

- **تفعيل دور أجهزة الإعلام المختلفة في نشر الوعي عن تأثير القات السلبية على الصحة العامة وحالة التغذية و ميزانية الأسرة .**
- **تبني الأسلوب المتدرج في تقليص استخدام القات واستخدام وسائل إبتكارية مثل منع تناول القات في أماكن العمل والأماكن العامة وحصـــر بيع القات في أسواق محددة في ضواحي المدن وبناءً على تصاريح ومنع بيعه في الأماكن الأخرى ومنع الأطفال من بيع وشراء القات.**

ومع ذلك فإن الحد من الآثار السلبية لمشكلة القات يتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً ، كونه مرتبط بجوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية لليمنيين، ويتطلب جهود استثنائية وظروف طبيعية ملائمة .

جدول (8) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع الزراعة			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	برنامج الأمن الغذائي تحسين وزيادة إنتاج محاصيل الحبوب (الزراعة المطرية- المرحلة الثانية).	• بناء قدرات وزارة الزراعة والري في إنتاج الحبوب وتسويقها. • تعزيز دور الإرشاد الزراعي والمدخلات الزراعية. • تشخيص أنظمة زراعة الحبوب وربطها بالإرشاد على مستوى المزرعة. • دعم الاستثمار في تحسين الحبوب بعد الحصاد وقدرات التخزين.	30
2	برنامج الأمن الغذائي التكنولوجيا الزراعية.	• زيادة الإنتاج الزراعي من خلال دعم البذور المحسنة وتوزيعها على المزارعين. • تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين تقنيات الري الحديث وإدارة المياه والتربة. • تحسين معدل الإنتاج الزراعي للأراضي المروية من خلال تحسين تقنيات الري وإدارة نشاطات الأحواض العليا لاستهداف فقراء الريف. • تعزيز مؤسسات التنمية الزراعية والتقييم الاجتماعي والبيئي.	62
3	تنمية الثروة الحيوانية تطوير أنتاج الألبان و تصنيع مشتقاته في مناطق الزراعة المطرية	– تقديم خدمات المدخلات الإنتاجية للمزارعين. - إنشاء معامل الألبان ومشتقاتها على مستوى المديريات. - تطوير شبكة أساسية للتخزين والنقل ومعالجة فائض الطلب والعرض الموسمية. - إنشاء سوق منظم لمنتجات الألبان من خلال محلات متخصصة و بأسعار مناسبة. - تطوير أنشطة اقتصادية أمامية و خلفية مترابطة مع كل مراحل إنتاج و تسويق الألبان. - تأسيس جهاز تنظيمي فعال لضمان تعميم صناعة الألبان و إستدامتها بكفاءة اقتصادية.	4.8
4	تنمية الثروة الحيوانية، مراكز الحجر وتطعيم الحيوانات	مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين الوطنية المتعلقة بالصحة الحيوانية. تجهيز وتأثيث المختبر البيطري المركزي.وإقامة نظام مراقبة لضمان جودة المختبرات تصميم وتنفيذ شبكة المراقبة الوبائية. تنظيم حملات التطعيم .تعزيز الدعم المقدم لمزارعين الثروة الحيوانية و الإرشاد في مجال الوقاية من الأمراض	15,2
5	برنامج تقنيات الري الحديث	تعميم ونشر إستخدام تقنيات الري الحديثفي نطاق المحافظات (تعز /الحديدة /لحج /أبين /شبوة /حضرموت /حجه). تركيب شبكات ري حديث:تنقيط لمساحة 69500 هكتار للأراضي المروية.	146
6	برنامج حصاد المياه. (صنعاء/المحويت/حجة/ذمار/الضالع/أب)	إعادة تأهيل المدرجات المهجورة في المواقع المختارة لحوالي 3500 هكتار ، - خدمات الري الاستشارية. - الدعم الفني (إشرافي / الاستشاري).	38
	الإجمالي		296

2. القطاع السمكي:

الهدف العام : تحقيق نمو مستدام في إنتاجية القطاع السمكي لتحسين مستويات الأمن الغذائي مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية.

السياسات وبرامج العمل:

- إجراء إصلاحات قانونية وهيكلية إستراتيجية في قطاع الأسماك .
- تطوير البنى التحتية للقطاع السمكي واستكمال المشروعات قيد التنفيذ.
- استكمال بناء منظومة رقابة وتفتيش بحرية فعالة .
- تشجيع الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي والصناعات السمكية.
- تطوير البحوث والدراسات السمكية وإنشاء قاعدة معلومات وبيانات شاملة.
- تنمية التجمعات السكانية الساحلية، وتشجيع العمل التعاوني.
- تعزيز دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في تمويل مشاريع وأنشطة القطاع السمكي.

جدول (9) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع الأسماك			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	تنمية الموارد السمكية: توفير قارب الأبحاث. Research Vessele	توفير قارب للأبحاث مزود بمعدات أبحاث علوم البحار و المحيطات (أجهزة قياس الصدى و الأعماق و أنظمة جمع النماذج و تحليلها و أجهزة قياس الملوحة و الحرارة و شباك للعوالق البحرية.	13
2	تنمية الموارد السمكية: التقييم الشامل للمخزون السمكي المياه الإقليمية (البحر الأحمر/ البحر العربي/ والجزر اليمنية)	إجراء دراسة بيولوجية للأسماك والإحياء البحرية بغرض تنظيم مصائد الأسماك وتحديد فترات الاصطياد والكميات المسموح اصطيادها ووسائل الإنتاج	22
3	تنمية الموارد السمكية: التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية	- الالتزام بالنظام والإدارة. - تأسيس دائرة التفتيش وتدريب المفتشين وبناء قدرات حفر السواحل. - تطوير النظام الإداري لإصدار التراخيص والأمثال لمتطلبات السلامة في البحر . تطوير سلسلة القيمة السمكية وتعزيز الروابط بين الصيادين والجهات الأخرى الفاعلة - تحسين عملية تداول الأسماك. - توفير قروض من مؤسسات التمويل لتوفير 28 قارب صيد كبير ومجهزة بمخزن معزول للثلج والأسماك. - إنشاء 12 مركز إنزال جديدة وترميم مراكز إنزال قائمة	35
4	الإجمالي		70

3. قطاع الصناعة التحويلية

الهــدف العام : تعزيز مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة

السياسات وبرامج العمل :

- استكمال البنية التشريعية المنظمة للنشاط الصناعي.
- تحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية اللازمة للاستثمار والإنتاج الصناعي.
- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة.
- إعطاء الأولوية لسيدات الأعمال للاستثمار في الصناعات المتوسطة والصغيرة ومنحها التسهيلات اللازمة ضمن قانون الصناعة رقم20 لعام2011م .
- توفير المخرجات النهائية لنتائج المسح الصناعي الشامل 2010 .
- وضع برنامج تنفيذي لزيادة إنتاج الأسمنت ومعالجة المشاكل الفنية والإدارية للمؤسسة
- معالجة أوضاع مؤسستي الغزل والنسيج في صنعاء وعدن.
- تأهيل المناطق الصناعية.

4. قطاع النفط

الهـــدف العام : **تنمية الاحتياطي النفطي والحد من تراجع الإنتاج النفطي وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية**

السياسات وبرامج العمل :

- حل أزمة المشتقات النفطية وضمان توفيرها بأسعار عادلة، وبحيث لا تسمح للمهربين بالاستفادة من الدعم الحكومي.
- تعزيز كفاءة إنتاج المصافي الوطنية لمواكبة الطلب المحلي ، وتأهيل مصفاة عدن لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى 150 ألف برميل يومياً.
- زيادة الطاقة التخزينية لتوفير مخزون استراتيجي كاف من المشتقات النفطية لمواجهة احتياجات السوق المحلية المتزايدة .
- اختيار الأنسب من بين البدائل المطروحة للتعامل مع موضوع الدعم الحكومي للمشتقات النفطية والتي تشمل : (خفض الكلفة ، تحسين شراء المشتقات من الخارج ، تقليص كميات الديزل المستخدم في إنتاج الكهرباء ، مكافحة تهريب المواد البترولية ، تنظيم وضبط الاستخدامات الحكومية والخاصة لتلك المواد).
- تطوير البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع من خلال :
- استكمال تشريعات العمليات البترولية المختلفة في ضوء التطورات في مجال الصناعات البترولية .
- إتمام المصادقة على قانون إنشاء الشركة الوطنية لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز.

- تأهيل وتدريب الكادر الوطني بما يمكن من يمننة وظائف الاستكشاف والإنتاج .
- توسيع وتكثيف أعمال التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز من خلال الترويج المستمر للفرص الاستثمارية، وإنزال المنافسة الدولية الخامسة لعدد من القطاعات النفطية المفتوحة ، لجذب الاستثمارات والشركات النفطية ذات الكفاءة والقدرات المالية والفنية، وتقليص مسار الإجراءات القانونية والفنية لاستكشاف وإنتاج النفط.

جدول (10) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع النفط			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	بناء رصيف وخزانات رأس عيسى	بناء خزانات ذات سعات تخزينه تصل إلى (3.000.000) برميل وبناء	76
2	تحديث مصفاة عدن	تحديث مصفاة عدن لرفع طاقة التكرير الى 150 ألف برميل/يوم	500
3	الإجمالي		576

5. **الغـــــــــــــــاز:**

الهـــدف: تنمية الاحتياطي الغازي وتحسين عوائده الاقتصادية والمالية، وتوفير احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي و البترولي لمختلف الاستخدامات

السياسات وبرامج العمل:

- توفير حاجة السوق المحلية من مادة الغاز البترولي، ومواجهة الزيادة في الاستهلاك وتوسيع نطاق استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء وكمادة خام ووقود في الصناعة، وفي وسائل النقل.
- دخول المعمل الجديد في صافر الإنتاج بطاقة إنتاجية(800) طن متري / اليوم.
- تأمين مخزون استراتيجي من مادة الغاز البترولي ، وإقامة البنى الأساسية الداعمة.
- استمرار إجراء الدراسات حول توفر الغاز الطبيعي وإصدار شهادة الاحتياطي.

جدول (11) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع الغاز			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	مد خط أنبوب الغاز الطبيعي (مأرب - معبر)	إقامة شبكة أنابيب بمختلف الأقطار من مأرب إلى مدينة معبر – الحديدة – عدن	337

6. **قطاع المعادن :**

الهـــدف: تنمية الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من النشاطات التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

السياسات وبرامج العمل :

- استمرار أعمال التنقيب والحفر في مناطق التمعدنات الواعدة .
- تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها، وإنشاء قاعدة معلومات جيولوجية.
- الترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية.
- استغلال الخامات المعدنية الفلزية واللافلزية داخلياً وخارجياً
- استكمال مشروع الزنك والرصاص والفضة في منطقة نهم محافظة صنعاء.

7. قطاع السياحة:

الهـــدف: تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة .

السياسات وبرامج العمل :

- توفير الظروف الأمنية الكفيلة بتحقيق أمن وسلامة السياح .
- تقديم الدعم والمساعدة اللازمة لإعادة تشغيل المنشآت السياحية المتضررة والمغلقة للقطاع الخاص.
- تعزيز البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع السياحي.
- تنفيذ مشاريع التطوير السياحي المستهدفة في الإستراتيجية السياحية .
- استكمال تطوير خدمات البنية التحتية المرتبطة بالسياحة.
- تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية.

جدول (12) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع السياحة			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة (مليون دولار)
1	تعزيز وتطوير السياحة	تطوير البناء المؤسسي، الأمن والتوعية السياحية تطوير المناطق السياحية، تنويع وتوسيع عرض المنتج السياحي	4.5
2	إقامة معارض وأنشطة ترويجية للآثار والحضارة اليمنية ورفع كفائتة		24
3	الإجمالي		28.5

المحور الثاني: تحسين البنية التحتية .

1. البيئة

الهدف العام : حماية البيئة والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية، واستغلالها على نحو يكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية

السياسات وبرامج العمل :

- تقوية وتعزيز البنية المؤسسية والتشريعية، والمواصفات والمعايير لحماية البيئة.
- تحسين التخطيط والمتابعة والتقييم البيئي، و بناء نظام حديث للمعلومات البيئية.
- تنفيذ الخطة الوطنية للبيئة ، ودعم البرنامج الوطني للتكيف مع المتغيرات المناخية.
- وضع الأطر القانونية والإجرائية لإعلان المحميات الطبيعية البرية والبحرية.
- تفعيل دور المرأة في مجالات العمل البيئي المختلفة .
- تعزيز الوعي والتعليم البيئي وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في العمل البيئي.

2. قطاع المياه:

الهدف العام: تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وفقاً لأفضل ممارسات الاستدامة

السياسات وبرامج العمل:

- تعزيز قدرات وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة للموارد المائية لتنفيذ قانون المياه.
- تحسين وتطوير مستوى إدارة الموارد المائية في الأحواض، وتسجيل حقول المياه وتحديد الأولوية للاستخدامات وفقاً لخطة إدارة الحوض.
- وضع المعالجات الإسعافية لتوفير مياه الشرب في تعز و إب والعاصمة صنعاء.
- زيادة التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي في الحضر والريف .

أزمة الموارد المائية

تقع اليمن حاليا تحت خط الفقر المائي بنصيب للفرد الواحد لا يتجاوز 127 مترا مكعبا في السنة، كما تعاني من الاستخدام والضخ المفرط للمياه الجوفية، حيث يقدر معدل استنزاف المياه بحوالي 138% من المياه المتجددة سنوياً والتي تقدر بنحو 2.1 مليار متر مكعب سنوياً .

وقد بادرت الحكومة في عام 2005 بالتعاون مع مجموعة المانحين الدوليين في وضع الإستراتيجية الوطنية للمياه والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه (NWSSIP). وتحددت أهدافهما الرئيسية في : (1) الاستخدام الكفء والعادل للموارد المائية المتاحة، (2) حماية الموارد المائية من التلوث والمخلفات. و(3) استكشاف وسائل لزيادة الموارد المائية (4) تطوير خدمات المياه والصرف الصحي في الحضر والريف والتوسع فيها على النحو الذي يحقق الأهداف الموضوعة ويكفل استدامة هذه الخدمات على المدى الطويل . وفي عام 2007 ، اتخذت الحكومة قرارا بتحديث الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه ليستمرا خلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2015 ، وكان الهدف من ذلك توفير أساس لطريقة التمويل على مستوى القطاع ككل.

جدول (13) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع المياه والبيئة			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	المياه والصرف الصحي للمدن الثانوية (المرحلة الثالثة)	شبكات توزيع - محطات معالجة	80
2	المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية		50
3	المياه والصرف الصحي في المدن الرئيسية (عدن، تعز، المكلا، الحديدة)	تنفيذ أعمال التوسعة لمشاريع المياه والصرف الصحي في المدن الرئيسية.	80

جدول (13) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع المياه والبيئة			
4	إنشاء المحطة الجديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بالأمانة و ربطها بالمحطة القديمة.	- إنشاء محطة متكاملة لمعالجة مياه الصرف الصحي. – خط ناقل يربط المحطتين.	80
5	شبكة الصرف الصحي لأمانة العاصمة المرحلة الرابعة		60
6	مد خط لنقل مياه الشرب من المخا إلى مدينة تعز بطول (98.5كم)	خط أنابيب حديدية بأقطار مختلفة(44 - 28) أنش + محطات ضخ (4) خزانات	220
7	برنامج حماية البيئة التكيف مع المتغيرات المناخية	تجهيزات فنية وإدارية.	2.5
8	حماية البيئة (مشروع الرصد والمراقبة والتحكم لملوثات الهواء)	تجهيزات إنشائية - معدات لقياس تلوث الهواء في المدن الرئيسية	3.3
9	تطوير وتحسين (مقالب) القمامة	تجهيزات إنشائية ، تجهيزات فنية ، توفير معدات	3.9
10	برنامج تعزيز الموارد المائية لأمانة العاصمة (حقل الحفا ، حقل الصباحة ، حقل جنوب العاصمة)	حفر آبار - تنفيذ خزانات - خطوط رئيسية - تجهيزات كهربائية	8.6
	الإجمالي		588.3

3. قطاع الكهرباء

الهـــدف: رفع القدرة التوليدية للكهرباء وتوفير طاقة كهربائية كافية لتلبية الطلب المحلي للكهرباء للأغراض الإنتاجية والاجتماعية.

السياسات وبرامج العمل :

على المدى القصير

- معالجة الانقطاعات الحادة لإمدادات الكهرباء،وتوفير الوقود لمحطات التوليد القائمة،وتقليل الفاقد في النقل والتوزيع.
- إصلاح منشآت الكهرباء المتضررة ، وتأمينها من أي اعتداءات مستقبلية عليها.
- معالجة مديونية المؤسسة العامة للكهرباء ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات .
- معالجة أسباب تعثر مشاريع الكهرباء وتحسين الاستفادة من التمويلات المتاحة وتعهدات المانحين الدوليين.
- إضافة 200 ميجاوات لقدرة وحدات التوليد المركبة و 400 ميجاوات للمنظومة الوطنية و70 ميجاوات للمنظومات المعزولة .
- انجاز المرحلة الثانية لمحطة مأرب الغازية بقدرة (450 ميجاوات) وبدء تشغيلها خلال العامين القادمين 2013-2014

على المدى المتوسط

- إجراء الترتيبات الأولية للبدء بتنفيذ عدد من مشاريع توليد الطاقة الكهربائية لضمان تغطية الطلب المتزايد على الطاقة للأعوام القادمة وفقاً للدراسات الاستشارية المعدة وعلى وجه الخصوص المشاريع التالية:

- محطة معبر الغازية بقدرة 400 ميجـــاوات.
- المرحلة الثالثة لمحطة مأرب الغازية بقدرة 200 ميجاوات.
- إدخال مادة الفحم في توليد الطاقة لسد جزء من عجز الطاقة القائم (الحديدة بقدرة 400 ميجاوات ، وعدن 500 ميجاوات)
- إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة البديلة والمتجددة (محطة المخا لإنتاج الطاقة الكهربائية بالرياح بقدرة (60) ميجاوات (مرحلة أولى).
- مواصلة كهربة الريف من خلال مشروع الطاقة الخامس (المرحلة الثانية)

جدول (14) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع الكهرباء (مليون دولار)			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	برنامج التوليد في المنظومة	1-زيادة قدرة التوليد في المحطة الغازية بمأرب بقدرة 200 ميجاوات (المرحلة الثالثة). 2- إنشاء محطة معبر بقدرة 400 ميجـــاوات. 3- إنشاء محطة المخا بالرياح بطاقة 60 ميجاوات (مرحلة أولى)	185 390 125
2	برنامج التوليد خارج المنظومة	تعزيز التوليد في المدن الثانوية (صعدة ،المكلا ، عتق ، الغيضة ، سقطرى، الجوف) بطاقة إجمالية 53 ميجاوات محطة توليد الطاقة بالغاز في خرير حضرموت بطاقة 60 ميجاوات	60 60
3	برنامج نقل وتصريف الطاقة الكهربائية في الشبكة الوطنية	1-مشروع خط النقل ومحطة التحويل صافر مأرب حريب (مرحلة ثانية) 2-مشروع تصريف الطاقة من مأرب2 : الخط الشمالي (الجزء المتبقي) القناوص / حجة /عمران 3-مشروع خط النقل ومحطات التحويل معبر / ذمار	47 42 90
4	برنامج نقل وتصريف الطاقة الكهربائية في الشبكات المستقلة	1-مشروع خط النقل ومحطات التحويل المكلا /الريان/الشحر 2-مشروع خط النقل ومحطة التحويل بلك10 مفرق حويرة المكلا الريان	18 75
5	برنامج كهرباء الريف	مشروع الطاقة الخامس (المرحلة الثانية) (شبكات توزيع - محولات)	55
6	الإجمالي		1147

4. قطاع النقل:

الهـــدف: تطوير قطاع النقل وفق مواصفات فنية مدروسة بما يتماشى مع احتياجات النقل والمبادلات التجارية وحركة المواطنين وربط اليمن بمحيطه الإقليمي والدولي.

السياسات وبرامج العمل :

أ- النقل البري:

- العمل على توفير مقومات التشغيل للمؤسسات المحلية للنقل البري.
- استكمال الدراسات اللازمة لارتياد اليمن مجلس النقل السككي.
- إرساء مناخات ملائمة للاستثمار والمنافسة في سوق النقل البري بالشراكة مع القطاع الخاص

ب- الموانئ والنقل البحري:

- تطوير الموانئ القائمة، وتشجيع الاستثمار في توفير خدمات الموانئ.
- التوسع المدروس في إقامة موانئ جديدة، وخاصة على الشواطئ الشرقية والجنوبية لليمن بما يلبي احتياجات ومتطلبات الحركة الملاحية وشحن البضائع.

جدول (15) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع النقل البحري (مليون دولار)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	إنشاء ميناء بحري في منطقة بروم – المكلا حضرموت	إنشاء كواسر الأمواج وحقل استدارة السفن و إنشاء أرصفة لرسو السفن – إنشاء المباني المساعدة ــ التجهيزات والمعدات.	150
2	توسيع وتعميق ميناء الحاويات المعلا– عدن.	الأعمال المدنية لتوسيع وتعميق القناة الملاحية - الخدمات الاستشارية	70
3	الإجمالي		220

ج- المطارات والنقل الجوي

- إعادة هيكلة القطاع وتأهيله لمواجهة المنافسة في ظل سياسة الأجواء المفتوحة.
- العمل على انتشال شركة الخطوط الجوية اليمنية من أزمتها الراهنة .
- معالجة المشكلات التي تواجه المشاريع القائمة في القطاع وخاصة المشاريع الإستراتيجية.
- التوسع المدروس في إنشاء المطارات في مختلف مناطق الجمهورية .

جدول (16) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع النقل الجوي (مليون دولار)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	استكمال مبنى الركاب بمطار صنعاء الدولي (مرحلة أولى).	استكمال إنشاء مبنى الركاب والمباني المساعدة وتجهيزه بالأجهزة والمعدات اللازمة. والخدمات الاستشارية	180
2	إنشاء حقل الطيران الجديد (الغربي) بمطار صنعاء الدولي (مرحلة ثانية).	إنشاء حقل الطيران والمباني المساعدة وتجهيز المطار بالأجهزة والمعدات اللازمة.	300
4	الإجمالي		480

5. قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الهــدف: توفير بنية تحتية متطورة وكفؤة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي

السياسات وبرامج العمل:

- استكمال وإصدار قانون الاتصالات وتقنية المعلومات.
- إعادة هيكلة المؤسسة العامة للاتصالات وإنشاء هيئة تنظيمية للقطاع.
- استكمال المشاريع التطويرية للشبكة الثابتة وتطوير خدمات الهاتف النقال.
- توسيع انتشار نفاذ خدمات الإنترنت وتطوير شبكة التراسل الوطنية.
- توسعة وتنويع الربط الدولي للجمهورية اليمنية.
- بناء وتحديث حاوية البيانات الوطنية والخارطة الرقمية الموحدة لليمن.
- التطوير الشامل للخدمات البريدية والمالية وتحديث قانون البريد.

6. الأشغال العامة والطرق:

الهــدف: تطوير شبكة الطرق البرية وبناؤها وفق مواصفات فنية مدروسة بما يتمشى مع احتياجات النقل والمبادلات التجارية وحركة المواطنين

السياسات وبرامج العمل:

- مواصلة العمل بالمشاريع الجاري تنفيذها وإعطاء الأولوية للمشاريع الاستراتيجية الهامة لاستكمال الأعمال فيها، وبالنسبة للمشاريع ذات الأولوية الثانية يتم مواصله العمل فيها وسفلته المقاطع المشقوقة.
- حصر وتصفية الأعمال في مشاريع الطرق المتعثرة، ومشاريع الطرق ذات الأولوية المنخفضة.
- الاهتمام بالمحافظة على شبكة الطرق القائمة من خلال مواصلة برامج الصيانة بأنواعها.

جدول (17) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع النقل البري (مليون دولار)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	برنامج الطرق الريفية (المرحلة الرابعة)	أعمال ترابية و أعمال إنشائية و بيئية و أعمال السفلتة والرصف بطول إجمالي 1500 كيلومتر	230
2	برنامج الطرق الرئيسية	طريق الحديدة – اللحية – ميدي بطول 236كم طريق كشر– و شحة – قارة – بكيل المير. بطول 80كم انشاء 5جسور في المكلا. طريق نصاب البيضاء. توسعة طريق صنعاء – تعز – عدن.المقطع الاول 28كم	40 28 30 35 40
3	برنامج صيانة الطرق	إعادة تأهيل وتوسعة وعمل حارات تجاوز وتحسين المنعطفات الخطرة وموجودات السلامة (اعادة تأهيل وتوسعة طريق صنعاء – الحديدة)	110
4	برنامج تحسينات المدن التقاطعات الرئيسية(المرحلة الرابعة) حماية مدينة صنعاء من كوارث السيول (المرحلة الثانية)	إنشاء عدد من التقاطعات الرئيسية في مدينة صنعاء - المجموعة الأولى (الجزء الغربي) ،و المجموعة الثانية (الجزء الشرقي) الأعمال الترابية الحفر و الردم وأعمال إنشائية عبارات خرسانية وجدران ساندة وأعمال التشطيبات للشوارع.	60 30
5	الإجمالي		603

7. قطاع الإسكان والتنمية الحضرية

السياسات وبرامج العمل:

- المشاركة في إعادة إعمار المناطق التي تضررت جراء أحداث الأزمة من خلال دراسة الأضرار وإعادة البناء والتنسيق مع جميع الجهات المعنية وتحديد المتطلبات وإطار العمل.
- تطوير البناء الهيكلي لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية وإعداد الإستراتيجية الوطنية للإسكان وإعادة هيكلة صندوق التنمية الحضرية.
- استكمال تنفيذ مشاريع المرحلة الأولى لإسكان ذوي الدخل المحدود لعدد (5018) وحدة سكنية في كل من (عدن ، تعز ، حضرموت ،لحج ، أبين ، الضالع ، حجة ، الحديدة).
- التعاقد مع شركات متخصصة لإعداد مخططات عامة للمدن الرئيسية : صنعاء ، عدن ، تعز ، المكلا ، والحديدة ، بحيث يتم تنفيذها بمساعدتهم ، وتعاون القطاع الخاص الوطني من اجل الارتقاء بهذه المدن من حيث المظهر والشكل الجمالي إلى المستوى اللائق بها.

المحور الثالث: توسيع الحماية الاجتماعية.

الهـدف: توسيع مظلة الحماية الاجتماعية الى كافة المحافظات للتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة .

السياسات وبرامج العمل

في مجال الرعاية الاجتماعية:

- تطوير البناء المؤسسي لكل من صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين
- زيادة عدد المستفيدين من الإعانات النقدية والمنح والمساعدات الفورية المقدمة من الصناديق المتخصصة
- تبني منهجية التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين وخاصة في الريف، وتوفير الكشف المبكر للإعاقة.

مساعدة اجتماعية أم تنمية اجتماعية؟

يتبنى البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية توجهاً وطنياً منسقاً لكي يعالج بطريقة متكاملة هدفين اثنين وهما المساعدة الاجتماعية (قصيرة الأجل خلال الفترة الانتقالية) والتنمية الاقتصادية (طويلة الأجل بعد الفترة الانتقالية). ويمكن الاستفادة من إستراتيجية معيشة تركز على المناطق الريفية والفئات الأكثر هشاشة لمساعدة الحالات على الخروج من برنامج الحماية الاجتماعية على المدى المتوسط والطويل. يوظف صندوق الرعاية الاجتماعية حالياً آليات استهداف للتحويلات النقدية والتي يمكن أن تصبح مشروطة (تحويلات نقدية مشروطة) بالتحاق أطفال الأسر المستفيدة بالتعليم وبذلك يتم معالجة هدف مزدوج وهو المساعدة الاجتماعية وكذلك التنمية الاجتماعية. يمكن لهذا الأسلوب المتكامل الذي يجمع بين التنمية البشرية والمساعدة الاجتماعية أن يكون مفيداً بشكل خاص في التدخلات التي تستهدف الأطفال والشباب الذين يشكلون غالبية سكان اليمن. يمكن كذلك لمشروع الأشغال العامة أن يقدم الدعم للسكان الأكثر هشاشة من خلال الاختيار الهادف للمشاركين في فرص العمل. ويمكن أن يساعد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الفقراء على المدى الطويل؛ فمن شأن تنفيذ ما تضمنته تلك الاستراتيجية من دعم لحملات الصحة العامة التي تستهدف سوء التغذية، وكذلك الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من الحبوب أن يقلل من عدد الحالات المستحقة للمساعدة النقدية وعلى الأخص عند حدوث الأزمات.

في مجال تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة :

- زيادة القروض المقدمة من قبل المؤسسات المتخصصة للتمويل الصغيرة والأصغر
- تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة على تقديم التمويل الصغير بضمان الحكومة و القرض الحسن.
- تشجيع مؤسسات التمويل على استخدام أسلوب التمويل المتنقل في المناطق الريفية
- تشجيع ودعم برامج الإقراض الصغير للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية.
- وضع رؤية جديدة لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في الاقراض وخاصة لصغار المزارعين

في مجال توفير فرص العمل:

- تحسين اداء مكاتب التشغيل وإنشاء الهيئة الوطنية للتشغيل وتطوير قاعدة معلومات سوق العمل.
- التوسع في المشاريع كثيفة العمالة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة
- إحلال العمالة اليمنية المتخصصة محل العمالة الأجنبية ، مع وضع حد ادنى للأجور في القطاع الخاص.

جدول (18) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاعات الحماية الاجتماعية (مليون دولار)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	الصندوق الاجتماعي للتنمية	البنية التحتية للمجتمع المحلي، بناء القدرات، تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الأشغال كثيفة العمالة	1200
2	مشروع الأشغال العامة	بناء منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ..	301
3	الإجمالي		1501

المحور الرابع: تطلعات الشباب والمرأة وتنمية الموارد البشرية .

1) قطاع التعليم:

التعليم العام:

الهدف: رفع معدلات الالتحاق الصافي للجنسين في كافة مراحل التعليم وفي الريف والحضر وتحسين الجودة.

السياسات وبرامج العمل:

- إعادة تشغيل المؤسسات التعليمية في مناطق الصراعات وتوفير التعليم في مخيمات النازحين.

المشكلة السكانية في اليمن

تبرز القضية السكانية كإحدى التحديات التنموية الرئيسية في اليمن، حيث يعد النمو السكاني من المعدلات العالية على المستوى العالمي ، كما يساهم التشتت السكاني الواسع حوالي (130 ألف تجمع سكاني) في اتساع الطلب على الخدمات الأساسية وارتفاع تكلفتها ، وبالتالي محدودية فعالية جهود التخفيف من الفقر والحد من البطالة. ومن ناحية أخرى يساهم التركيب العمري الفتي للسكان (نسبة السكان في الفئة العمرية 0-24 سنة بنحو 67.2%) في ارتفاع معدلات الإعالة الكلية في الاقتصاد.

ولذلك ستشمل إجراءات الحد من معدل النمو السكاني خلال السنوات المقبلة العناصر التالية :

1. **الدعم السياسي المستمر لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية .**
2. **توسيع نطاق ونوعية التغطية بخدمات الصحة الإنجابية .**
3. **تعزيز البنية المؤسسية للوزارات والوكالات العاملة في مجال القضايا السكانية.**
4. **زيادة معدل الالتحاق في التعليم بالنسبة للفتيات، وخفض معدل الأمية**

- التوسع في بناء الصفوف الجديدة بحسب أولوية الاحتياج
- التوسع في برامج الحوافز الأسرية لرفع التحاق أبناء الأسر الفقيرة
- توفير الإعداد الكافية من المعلمات في المناطق الريفية
- ضمان الجودة في التعليم من خلال تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين عليها، وتحسين كفاءة الإدارة المدرسية.
- تشجيع التعليم الأهلي، مع مراعاة الالتزام بمعايير الجودة.

جدول (19) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع التعليم العام (مليون دولار)			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	التعليم الأساسي	– بناء وتجهيز عدد (23.000) فصل دراسي مع المرافق التعليمية. – البناء المؤسسي (تطوير وتأهيل الإدارة التعليمية).	509
2	التعليم الثانوي	– بناء وتجهيز عدد (2585) فصل دراسي مع المرافق التعليمية. – تحسين النـــــوعية (تدريب وتأهيل المعلمين وتطوير المناهج). – البنـــــــــاء المؤسسي.	65
3	تحسين جودة التعليم	– تدريب وتأهيل الكادر التعليمي- تطوير المناهج- أدارة الوسائل التعليمية	100
4	تعزيز قدرات جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	– التدريب – تطوير المناهج – توفير الوسائل التعليمية(أجهزة حاسوب ومكائن خياطة وتجهيزات أخرى)– إدارة محو الأمية وتعليم الكبار	11.2
5	الإجمالي		685.2

التعليم الفني والتدريب المهني:

الهـــدف: تحسين فاعلية برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني، ورفع كفاءتها بما يتوافق واحتياجات سوق العمل علي المستويين المحلي والإقليمي.

السياسات وبرامج العمل:

- تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية وتوفير الاعداد الكافية من المدرسين الاكفاء.
- استحداث تخصصات وبرامج ملبية لاحتياجات سوق العمل، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم الفني والمهني.
- تنظيم الدورات التدريبية القصيرة للعاطلين عن العمل والمهمشين والمتسربين من التعليم العام.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والمهني.
- دعم وتشجيع التحاق الفتيات وإيجاد التخصصات المناسبة لذالك.

- رفع قدرات المدرسين والمدربين من خلال التأهيل والتدريب المستمر، وتأمين فرص وظيفية جديدة لمواجهة التوسع أو سد النقص.

استهداف البطالة: دور التعليم الفني والتدريب المهني

يساهم التعليم الفني والتدريب المهني في التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المهارات المطلوبة للاقتصاد وإعداد السكان لفرص العمل. لقد ازدادت معدلات الالتحاق بالتدريب المهني بشكل سريع قبل 2005م وإن كانت تباطئت مؤخراً إلا أنه لازالت معدات الالتحاق بالتعليم الفني في تصاعد مستمر. تم إعداد برامج تدريبية ومناهج مبنية على احتياجات سوق العمل كما تم تحسين طريقة التدريس، ومع ذلك، بقي هناك نقص شديد في أعداد المدرسين.
يستهدف البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية تلبية طلب الاقتصاد للعمالة الماهرة كما سيساعد التعليم الفني والتدريب المهني على إدماج العمالة اليمنية في سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي كما يمكن أن يساعد في امتصاص البطالة الحالية في أوساط الخريجين من خلال إعادة التدريب وموائمة المهارات بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل. وتواجه الحكومة ثلاث تحديات رئيسية في سعيها لتحقيق هذه الأهداف هي: (1) سد النقص في أعداد المدرسين والمدربين ووجود العديد من المدرسين الذين يفتقرون للمؤهلات المناسبة (2) عدم كفاية التمويل لتوسيع النظام وبشكل خاص توفير المعدات والأجهزة اللازمة ومجاراة التطورات التكنولوجية وضعف الروابط مع سوق العمل.
تهدف إستراتيجية القطاع إلى تخصيص بعض التمويل عبر البرنامج الاستثماري العام وزيادة التوظيف وضمان القدرة الاستيعابية لمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني بما يتوافق مع احتياجات السوق وبأن تكون المهارات التي يتم تدريبها متوافقة مع ما هو مطلوب (المنهج الذي يتكيف مع احتياجات السوق) وإعداد برامج خاصة للمرأة تعكس احتياجات السوق وإنشاء معاهد لتخصصات المرأة وتدريب الموظفين وتحسين قدرات المدرسين والمدربين. إن الحكومة حريصة على جذب التمويل من القطاع الخاص للتعليم الفني والتدريب المهني واستشارة أرباب العمل حول نوع المهارات المطلوبة ويشمل هذا الأمر بناء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص وتشجيعه على المشاركة بشكل فاعل في تعزيز التعليم الفني والتدريب المهني.

جدول (20) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني (مليون دولار)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	تجهيز عدد (4) معاهد تدريب نوعية في محافظات (عدن – تعز - ذمار - الضالع)	• توفير وتركيب التجهيزات - توظيف وتأهيل الكادر التشغيلي • إعداد المناهج والبرامج التعليمية لجميع التخصصات	25
2	تجهيز عدد (48) معاهد ومراكز تدريب في مختلف المحافظات		120
3	تدريب وتأهيل المدربين وإعداد وتحديث المناهج.	توفير برامج تدريب نوعية - توفير احتياجات ومتطلبات التدريب إعداد وتطوير المناهج.	30
4	تجهيز عدد (8) كليات مجتمع قائمة للتدريب النوعي في محافظات (عمران – حجة – تعز – البيضاء – إب – صنعاء – لحج – ذمار).	•إعداد قوائم التجهيزات والمواصفات الفنية. – توفير وتركيب وتشغيل التجهيزات.	34
7	تجهيز وتأثيث عدد (6) كليات مجتمع قيد التنفيذ وقائمة في (ذمار – مأرب – يريم – الغيضة – عبس – الهجرين)	–إعداد قوائم التجهيزات والمواصفات الفنية. – توفير وتركيب وتشغيل التجهيزات.	18
8	مشروع كلية المجتمع سمو الشيخ صباح الأحمد بجزيرة سقطرى (***)	•بناء وتشييد - توفير وتركيب التجهيزات • توظيف وتأهيل الكادر التشغيلي • إعداد المناهج والبرامج التعليمية لجميع التخصصات	20
9	الإجمالي		247

التعليم الجامعي:

الهدف: تحقيق الموائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية وسوق العمل .

السياسات وبرامج العمل :

- تعزيز البناء المؤسسي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما يحقق الكفاءة والفاعلية .
- تأهيل الكوادر المتخصصة في الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي .
- تطوير البرامج الأكاديمية والخدمات التعليمية المقدمة للجامعات .

جدول (21) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي (مليون دولار)			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	إنشاء وتجهيز الكليات في الجامعات القائمة	1- كلية الصيدلة بجامعة صنعاء	10
		2- كلية الصيدلة بجامعة ذمار	14.5
		3- كلية تكنولوجيا تقنية المعلومات بجامعة إب	10.1
		5- كلية طب الأسنان بجامعة الحديدة	22
		6- كلية الصيدلة بجامعة حضرموت	10.1
		7- كلية العلوم بجامعة صنعاء	14.5
		8- كلية العلوم التطبيقية بجامعة عدن	14.5
2	إنشاء وتجهيز الكليات في الجامعات الجديدة	1- كلية العلوم الطبية بجامعة عمران	10.2
		2- - كلية العلوم الطبية بجامعة البيضاء	10.2
		3- إنشاء وتجهيز كلية في صعدة	10
3	تعزيز وتطوير الكليات القائمة	1- تجهيز كلية الهندسة جامعة صنعاء	5
		2- التجهيزات المختبرية والأثاث لمباني كلية الهندسة عدن	15
		3- تأثيث وتجهيز كلية الصيدلة جامعة عدن	3
		4- مشروع الربط الشبكي وإدخال خدمات تكنولوجيا المعلومات للجامعات الحكومية	15
		5- تجهيز وتأثيث كلية طب الأسنان – جامعة إب	9
4	إنشاء وتجهيز متحف العلوم الطبيعية صنعاء	إنشاء وتجهيز متحف العلوم الطبيعية	15
5	المستشفى التعليمي بجامعة عدن	إنشاء وتجهيز المستشفى	60
	الإجمالي		248.1

2) **قطاع الصحة** :

الهـــدف: تخفيض نسب المراضه والوفيات، وتقديم خدمات صحية ذات جودة وتعزيز النظام الصحي .

السياسات وبرامج العمل

1. **تقديم حزمة الخدمات الصحية الأساسية وتيسير الحصول على الخدمة والتوسع في تقديمها**

- التخفيف من عبء الأمراض المستوطنة والشائعة
- رفع نسب التحصين ضد الأمراض
- تخفيض نسب سوء التغذية
- رفع نسب التغطية بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

- توفير قائمة الأدوية الأساسية في المرافق الصحية
- التوعية الصحية والسكانية

2. **تقديم خدمات الطوارئ والاستجابة للاحتياجات الصحية العاجلة**

- تعزيز خدمات الطوارئ العاجلة شاملة الخدمات الأساسية والمخيمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية بالتركيز على المناطق ذات الأولوية.
- المكافحة والتحكم في الجائحات الصحية والأوبئة
- تخفيض معدلات سوء التغذية الحادة
- تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية الأولية في المناطق ذات الاحتياج

3. **تأهيل البنى التحتية والمؤسسية للنظام الصحي**

- تعزيز خدمات الطوارئ في المستشفيات الرئيسية
- تلبية الاحتياجات لتجهيز المستشفيات ومستشفيات المحافظات
- تأهيل وإنشاء المراكز الصحية التخصصية
- تعزيز النظام الصحي مؤسسيا من خلال التدريب والتأهيل
- إعادة الهيكلة والتوصيف الوظيفي للمرافق والكادر
- تعزيز نظم المعلومات لصحية والرقابة والتقييم ونظم جودة الخدمات
- مباشرة الإجراءات التحضيرية للبدء بنظام التامين الصحي

جدول (22) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع الصحة العامة (مليون دولار)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	إنشاء وتجهيز مستشفيات ريفية في عدن، تعز، الحديدة ، حجه، البيضاء، إب، ذمار ،أبين ، ريمه ، الجوف	– إنشاء وتجهيز وتأثيث (10) مستشفيات ريفية.	70
4	بناء وتجهيز مستشفيات ومركز تخصصية	بناء وتجهيز وتأثيث (55) مستشفي ومركز تخصصي في عدد من المحافظات	130
5	برامج الرعاية الصحية الأولية	(20) مشروعاً (السل، الملاريا، الإيدز، صحة الطفل، التحصين ، سوء التغذية،....وغيرها)	700
6	التطوير المهني المستمر للكادر الطبي	تطوير آليات المتابعة والتقييم ، عقد 169 دورة تدريبية في مختلف المجالات الطبية والفنية والإدارية والخدمات المساعدة .	80
7	الأنشطة السكانية	– توفير المساعدة في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. – تقديم المساعدة في مجالات الأمومة والطفولة – توفير برامج التوعية السكانية – نشر الوعي بقضايا الايدز.	20
8	المدينة الطبية بصنعاء (المرحلة الأولى)	إنشاء وتجهيز المستشفى	230
9	الإجمالي		1230

3) **توليد فرص عمل للشباب.**

الهــدف: تنمية قدرات الشباب والشابات وتوظيفها في عملية التنمية بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجال البحث العلمي والتقدم التكنولوجي.

السياسات وبرامج العمل

1. **توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من التمتع بالمستوى المعيشي اللائق.**

- تنفيذ إستراتيجية التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وزيادة الاستثمار وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب.
- تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب يتم توظيفه من خلال صناديق التنمية الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة.
- إعداد البرامج اللازمة لتنمية قدراتهم وإشراكهم في عملة التنمية .
- تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة وبالذات بنك الأمل على تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق القرض الحسن.
- إيجاد فرص عمل وظيفية للشباب في مختلف القطاعات.

2. **بناء القدرات للمؤسسات المعنية بقضايا الشباب.**

- دعم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للشباب بغية إدماجهم في أسواق العمل.
- تطوير الهيكل التنظيمي لوزارة الشباب والرياضة بما يتناسب مع طموحات واحتياجات الشباب والرياضيين
- تنمية موارد صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحصيل الأمثل للموارد المتاحة
- رفع كفاءة مستوى أداء الأندية والاتحادات الرياضية وتشجيع المبرزين في مختلف الألعاب الرياضية
- تفعيل الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

3. **بناء القدرات الرياضية للشباب والوصول إلى مستوى احترافي متقدم.**

- احتضان القدرات الرياضية الواعدة وتوفير المدربين والتسهيلات اللازمة لتطويرهم ودفعهم للتنافس على المستوى الدولي والمحلي
- تطوير وتوسيع جوائز رئيس الجمهورية للشباب لتشمل مجالات جديدة.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات بناء قدرات الشباب .
- الاهتمام بالمتنفسات الرياضية لتكون بمثابة حاضنة للشباب وإبراز مواهبهم واستغلال طاقاتهم بالشكل الأمثل.

- إنشاء ملاعب خفيفة على مستوى المديريات في المحافظات، (50) مديرية كمرحلة أولى

4. **بناء القدرات الإبداعية لدى الشباب.**

- توفير بيئة حاضنة شبابية تهتم بالمخترعين الشباب وإتاحة الفرصة لإبراز وإظهار مواهبهم وإبداعاتهم.
- تنمية وعي العمل التطوعي للشباب لخدمة المجتمع
- المساهمة في إتاحة الفرص لتبادل الزيارات بين شباب المحافظات.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد الفنية والتقنية لاستيعاب نسب أكثر من الشباب في حقل التعليم الجامعي والفني والتقني ومراجعة الرسوم الجامعية العام والموازي لتخفيف الأعباء على الطلاب والطالبات.

5. **تعزيز الوعي السياسي والثقافي بين صفوف الشباب.**

- إشراك الشباب في مؤتمر الحوار الوطني وفي تقرير مستقبل الحياة السياسية.
- تشجيع مشاركة الشباب في جميع الفعاليات التوعوية والتثقيفية التي تهمهم على المستوى المحلي والدولي.
- الاهتمام الكافي بتربية الجيل تربية صحيحة تقوم على أساس فهم ماهية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الشباب بصفة خاصة مثل الحق في الحياة الكريمة والحق في التعليم الجيد والحق في الصحة والحق في العمل والحق في الكرامة وغيرها من الحقوق الإنسانية الأساسية.

4) تمكين المرأة:

الهدف: زيادة مشاركة المرأة في مختلف جوانب حياة المجتمع وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وحقوقياً.

السياسات وبرامج العمل:

1. التمكين الاجتماعي:

التعليم :

- زيادة التحاق الفتيات بالتعليم وخفض نسبة التسرب وتقليص الفجوة التعليمية بينهن وبين الذكور وذلك من خلال التوسع في بناء مدارس خاصة بالفتيات في مناطق الاحتياج و إصدار قانون بإلزامية التعليم للمرحلة الأساسية.
- تخصيص نسبة 30% من الدرجات الوظيفية المحددة لوزارة التربية والتعليم للمعلمات في الريف.
- تحسين فرص التحاق الفتيات بالتعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي .

الصحة:

- الاهتمام بتمويل خدمات الطوارئ التوليدية والحد من وفيات الأمهات والأطفال .
- اعتماد درجات وظيفية للقابلات العاملات في الريف، وتطبيق سياسة مجانية وسائل تنظيم الحمل.

الحقوق:

- رصد ممارسات العنف ضد النساء على مستوى الريف والحضر وتحديد مؤشراته .
- مواصلة ازالة النصوص التمييزية ضد المرأة في القوانين والتشريعات الوطنية .

2. التمكين الاقتصادي:

- توسيع دائرة النساء المتدربات بمراكز الأسر المنتجة ومساعدتهن في الحصول على فرص العمل
- اعتماد نسبة لا تقل عن 25% من الموازنة لصالح احتياجات النساء في القطاعات المختارة
- تأهيل النساء وبناء قدراتهن للعمل في القطاع الخاص.
- تشجيع النساء على إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة والأصغر وتوفير التمويل اللازم لذلك.

3. التمكين السياسي:

- زيادة تمثيل النساء في المواقع القيادية للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- اعتماد نظام الكوتا للمرأة اليمنية في الانتخابات التشريعية والمحلية القادمة.
- تأهيل وتدريب النساء وتشجيعهن على تبؤ مناصب قيادية وحزبية.

جدول (23) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية الخاصة بتمكين المرأة (مليون دولار)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	برنامج الأسر المنتجة	إنشاء مراكز للأسر المنتجة - تجهيزات المراكز تدريب كوادر الأسرة الفقيرة والمشمولة بالضمان الاجتماعي .	38
2	الفرص الاقتصادية	المكون الزراعي، التوظيف الريفي، المكون السمكي	70
3	الإجمالي		108

المحور الخامس: تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال.

الأهداف:

1. تهيئة بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار الخاص.
2. تقدم وضع اليمن في مؤشرات بيئة أداء الأعمال.

السياسات والإجراءات:

1- مواصلة تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي من خلال إصدار وتنفيذ قوانين جديدة مثل قانون السجل العقاري وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة، والتشريعات الخاصة بنظام إنتاج الطاقة الكهربائية المستقل (IPP)، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية (PPP). إضافة إلى متابعة استكمال إصدار منظومة مشاريع القوانين واللوائح المعدلة والجديدة ذات العلاقة بتحسين بيئة أداء الأعمال.

2- إعداد خارطة استثمارية توضح القطاعات الاقتصادية الواعدة والمشاريع ذات الأولوية وتسويقها بين المستثمرين والمهتمين بشؤون الاستثمار في ضوء الدراسات القطاعية للاستثمار.

3- استكمال تفعيل نظام النافذة الواحدة في مكاتب وفروعا لهيئة العامة للاستثمار لتسهيل وتبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

4- البدء بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار. مع التركيز على عرض مزايا وفرص الاستثمار بين أوساط المغتربين اليمنيين في مناطق تركزهم.

5- تحسين خدمات الرعاية اللاحقة للمشروعات الاستثمارية.

6- معالجة العوائق التي تواجه المشاريع الخاصة المتعثرة مع البدء بالمشاريع ذات التكاليف الاستثمارية العالية.

7- تطوير نظم المعلومات ويشمل ذلك إنشاء مكتبة إلكترونية وقاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمستثمرين، وأتمتة العمليات والإجراءات الخاصة بتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ، والربط الشبكي بين الهيئة العامة للاستثمار ومكاتبها وفروعها.

8- استكمال إجراءات تبسيط النشاط التجاري وتقديم خدمات ممتازة وميسرة من خلال النافذة الواحدة، وفتح نافذة خاصة بمعاملات سيدات الأعمال في إطار النافذة الواحدة لوزارة الصناعة.

9- تطوير منطقة عدن، والتنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المناطق الحرة بعدن للقيام بحملات ترويجية مشتركة لتسويق الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة الحرة.

10- التركيز على مؤسسات الأعمال المتوسطة والقصيرة كقاطرة رئيسية للنمو المستدام.

المحور السادس: تطوير منظومة الحكم الرشيد لتعزيز بناء الدولة .

1. الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية

الهدف : تطوير نظام حديث للإدارة العامة وتقديم الخدمات الحكومية بدرجة عالية من الجودة وبأقل تكلفة.

السياسات وبرامج العمل.

- مراجعة دور وظيفة الدولة وإعادة بناء هيكلها التنظيمي والوظيفي.
- استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجي لجميع الموظفين والمتقاعدين .

- مراجعة نظم وتشريعات الخدمة المدنية وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات الحكم الرشيد وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين والمستثمرين.
- توصيف وتصنيف الوظائف في وحدات الخدمة العامة، وتطبيق قانون التدوير في الوظائف العامة وإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- تأسيس مبدأ المنافسة في تقلد المناصب الحكومية في المستويات الإدارية العليا.
- تفعيل صندوق الخدمة المدنية لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة في ضوء نتائج إصلاح وتطوير الجهاز الإداري للدولة، وإنشاء صندوق إعانة البطالة بين الخريجين من طالبي العمل لدى الحكومة قبل حصولهم على فرص عمل.
- التحضير والتهيئة لإدارة حوار حول الإصلاحات المطلوبة في مجال الخدمة المدنية مع مختلف الفعاليات السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني ضمن إطار مؤتمر الحوار الوطني.
- استكمال بناء وتطوير وتحديث قاعدة بيانات ومعلومات الخدمة المدنية ونظم المعلومات الإدارية.
- تحسين مستوى الأداء والكفاءة الإدارية لوحدات الخدمة العامة على المستويين المركزي والمحلي.

جدول (24) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع الخدمة المدنية (مليون دولار)			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	تطوير وتحديث الخدمة المدنية	ترشيد حجم الموظفين ، تحديث الخدمة المدنية، بناء القدرات المؤسسية، تحسين الأنظمة	55
3	الإجمالي		55

2. **تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون.**

الهدف: بسط سيطرة الدولة على كامل الأراضي اليمنية .

السياسات وبرامج العمل

- العمل على تطبيق المعايير الدولية في النيابة العامة ودوائر الشرطة والسجون وعدم التصرف خارجا لقانون، وإطلاق سراح المحتجزين بصفة غير قانونية .
- إصدار وتنفيذ قانون تنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية والمفرقعات.
- إصدار وتنفيذ قانون مكافحة الإرهاب
- بناء نظام لتقييم الأداء لمنتسبي جهاز الشرطة وإعداد مدونة سلوك لرجال الشرطة

جدول (25) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لقطاع الأمن وسيادة القانون (مليون دولار)			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة (مليون دولار)
1	تعزيز قدرات قوات خفر السواحل	منظومة الرقابة والتحكم الساحلية (المرحلة الثانية)	48
2	إنشاء مرافق أمنية وبعدد (131)		75
3	إنشاء وتجهيز مبنى القيادة والسيطرة الأمنية		8
4	إنشاء وتجهيز أكاديمية الشرطة		30
5	تعزيز قدرات قوات الأمن	شراء وتوريد معدات وأجهزة للدفاع المدني (م1) شراء وتوريد مختبرات متنقلة للتحقيقات الجنائية وبعدد (50) توفير تجهيزات تقنية ومكتبية للمنافذ الحدودية والمطارات تعزيز وتطوير قدرات قوات الأمن في مجال حقوق الإنسان وحماية الحريات إنشاء وتجهيز عدد (4) مراكز لايواء المهاجرين غير الشرعيين	5 1.5 2.5 2.5 10.3
6	الإجمالي		182,8

3. **السلطة القضـــــــائية .**

الهدف :إيجاد نظام قضائي عادل ومستقل.

السياسات وبرامج العمل:

- إصدار لائحة الرقابة القضائية .
- إعداد معايير واضحة وشفافة للحركة القضائية وتطبيق قواعد المساءلة والإحالة للتقاعد.
- إعادة هيكلة كل من وزارة العدل وهيئة التفتيش القضائي ومكتب النائب العام لتعزيز الاستقلال القضائي .
- إعادة هيكلة المحاكم الاستئنافية الابتدائية وفقاً للائحة التنظيمية للمحاكم، وتحديد مستويات المحاكم الابتدائية في كافة محافظات الجمهورية.
- استكمال هيكلة مكاتب وأقلام التوثيق وقطاع التوثيق على ضوء قانون التوثيق الجديد ولائحته التنفيذية.
- تفعيل آلية تنفيذ الأحكام القضائية.
- تنفيذ النظام القضائي (نظام سير الملف القضائي) في المحاكم ، و (نظام سير الدعوى الجنائية) في النيابات العامة.
- حوسبة أعمال مكاتب وأقلام التوثيق في عواصم محافظات الجمهورية.

جدول (26) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية للسلطة القضائية (مليون دولار)			
م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة
1	تعزيز وتطوير السلطة القضائية	إنشاء وتجهيز عدد (5) مباني لمحاكم الاستئناف إنشاء وتجهيز عدد (8) مباني لنيابات الاستئناف إنشاء وتجهيز عدد (45) مباني للمحاكم والنيابات الابتدائية إنشاء وتجهيز عدد (4) مباني للنيابات الابتدائية بناء وتطوير قدرات الكادر القضائي	14.5 14.5 17.5 3.4 30
2	الإجمالي		79.9

4. **الشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد**

الهدف :تطوير منظومة فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة

السياسات وبرامج العمل:

- تخصيص شعب خاصة بقضايا الفساد ضمن محاكم الأموال العامة
- استكمال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- تفعيل دور التحالف الوطني لمكافحة الفساد .
- إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإصدار قانون بالهيكل الجديد وبما يضمن تعزيز استقلاليته.
- تنفيذ الربط الشبكي بين الجهاز وفروعه وبين الجهاز والقضاء والشرطة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- تطبيق المعايير الدولية في مجال المحاسبة الحكومية وتعزيز دور الجهاز في الراقابة والمراجعة المالية.
- إعداد الإستراتيجية الوطنية للرقابة على المناقصات والمزايدات.
- بناء قاعدة بيانات ونظام معلومات للمشتريات والمناقصات، وموقع الهيئة على شبكة الانترنت.
- إنشاء شعب متخصصة بقضايا المناقصات والمزايدات ضمن المحاكم.

5. **الشؤون القانونية**:

- تفعيل أداء وزارة الشؤون القانونية وتحسين مخرجاتها بما يحقق المهام المناطه بها وتطوير وتأهيل القدرات الفنية والتشريعية لموظفيها واستكمال إنشاء قاعدة المعلومات القانونية.
- إصدار مشروعات القوانين التي شملتها الآلية التنفيذية للمبادرة لتحقق مبدأ الشفافية والمساءلة وتطبيق مبدأ الحكم الرشيد.
- مواءمة التشريعات مع القوانين والمواثيق الدولية المصادق عليها.

6. **الحقوق والحريات**

الهدف: **تعزيز الحماية الوطنية لحقوق الإنسان والحريات العامة**

السياسات وبرامج العمل:

- إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان .
- المراجعة الشاملة للتشريعات والقوانين الوطنية وموائمتها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المصادقة عليها بلادنا .
- بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من خلال إعداد وتنفيذ برامج وخطط التأهيل والتدريب وتنفيذها داخلياً وخارجياً بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، تعزيز الشراكة بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
- إصدار التعليمات القانونية والإدارية إلى جميع فروع القطاع الحكومي للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.
- اقتراح القوانين اللازمة لمنع ارتكاب أية مخالفة أو انتهاك للحقوق والحريات العامة.
- نشر مفاهيم حقوق الإنسان وعقد مؤتمرات وطنية لتحقيق العدالة الانتقالية ونشر مفاهيم حقوق الإنسان وإصدار مجلة حقوق الإنسان.
- العمل على إطلاق سراح المعتقلين خلافاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة وإغلاق جميع السجون السرية والسجون الخاصة ومحاسبة المتسببين في ذلك .
- إطلاق الحريات الصحفية وفقاً لقانون الصحافة المنظم لذلك.
- تفعيل دور مركز المعلومات لحقوق الإنسان وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن حالات ووضع حقوق الإنسان.

7. الحكم المحلي

الهدف:

السياسات وبرامج العمل:

- تنفيذ البرنامج الوطني لإستراتيجية الحكم المحلي لدعم التنمية بالمحافظات.
- استكمال المنظومة التشريعية المؤسسية لنظام الحكم المحلي.
- إنشاء وحدة التطوير المؤسسي وتقديم الاستشارات للعمل على بناء قدرات أعضاء السلطة المحلية وبالأخص في الجوانب التخطيطية والمالية وتنفيذ المشاريع .
- إعادة توزيع القوى العاملة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية بما يؤمن احتياجات السلطة المحلية من الموارد البشرية المؤهلة.

جدول (27) البرامج والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية للسلطة المحلية (مليون دولار)		
م	البرنامج / المشروع	التكلفة
2	بناء قدرات السلطات المحلية	25

المكون الرابع: البرنامج الاستثماري وآليات التنفيذ.

يمثل البرنامج الاستثماري العام بشقية العاجل ومتوسط المدى الترجمة الفعلية للأهداف والتوجهات العامة التي تضمنها برنامج الاستقرار والتنمية 2012 – 2014، وما يرتبط من سياسات وبرامج عمل خلال المرحلة المقبلة، ويتكون البرنامج الاستثماري من جزئين: الأول يستهدف تغطية الاحتياجات الملحّة للأشخاص والاقتصاد في المدى القصير من خلال إجراءات تركز على تثبيت الاستقرار السياسي وتعزيز الأمن وإعادة الإعمار وتخفيف وطأة الفقر والثاني يستهدف استعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق النمو الشامل والمستدام في المدى المتوسط من خلال الاستثمارات العامة وإصلاح السياسات الكلية والقطاعية.

الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية

يتضمن هذا المكون من البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية عدداً من الأولويات الأساسية التي تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية، وتستند في المقام الأول إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، كما يستهدف أيضاً توفير السلع والخدمات الأساسية للسكان وتحقيق العدالة الانتقالية للمتضررين من الأحداث الأخيرة .

1-1. الموارد المطلوبة:

يتطلب تنفيذ مكون الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية موارد مالية كبيرة، وتقدر الفجوة التمويلية لهذا المكون بحوالي 4260 مليار دولار، ويوضح الجدول التالي المحاور الأساسية لهذا المكون ومقدار الفجوة التمويلية التي يتطلبها كل محور.

جدول (28) الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الأولويات العاجلة (مليون دولار)

العنصر	الكلفة
الانتقال السلمي للسلطة	300
الاستقرار الأمني	445
العون الإنساني العاجل وإعادة الإعمار والتأهيل	3542
تثبيت الاستقرار الاقتصادي	470
الإجمالي الكلي	4757

1-2. أساليب التمويل:

بغرض تعزيز التعاون الفعال بين اليمن وشركاء التنمية وتعزيز مساهمة الشركاء في دعم المرحلة الانتقالية في اليمن، يقترح عقد حزمة تعاقدات انتقالية ترتكز على أساس الاتفاق الجماعي بين الحكومة اليمنية وشركاء التنمية على الأولويات الرئيسية وعلى إستراتيجية واضحة لكيفية التمويل والتنفيذ، وتتسم بالسرعة والمرونة لتمويل الأولويات العاجلة ولرفع القدرة

الاستيعابية للبلاد طبقاً لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[1] ، وتوفير المزيد من الملكية الوطنية لعمليات التمويل.

وبصفة عامة يمكن القول أن أساليب التمويل للأولويات العاجلة والتدابير الضرورية يرتكز على أربعة عناصر رئيسية هي:

(1) الاتفاق على الأولويات الرئيسية التي تتطلب الاهتمام العاجل.

(2) التمويل متعدد السنوات.

(3) تحديد التوليفة المناسبة من أدوات التمويل التي يمكن أن تلبي الأولويات وتسهل الصرف السريع لتمويل التنمية.

(4) تحديد هياكل الحكم الأكثر ملائمة ومراقبة أطر العمل لتقييم الإنجاز والامتثال.

1-3. آليات التنفيذ

إن التنفيذ بمساعدة شركاء التنمية وأصدقاء اليمن وتوسيع وتطوير جوانب التعاون التنموي معهم يعتبر عنصراً حاسماً للبرنامج الانتقالي الناجح. ويجسد هذا مفهوم شراكة التنمية ويحقق المسئولية المشتركة محلياً ودولياً في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر والتنمية البشرية. وبالتالي، سيمضي البرنامج الحكومي ومن خلال منتدى الشراكة الإستراتيجية (توجد مذكرة مفهوم تشرح منتدى الشراكة الإستراتيجية في الملحق 3) قدماً باتجاه الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية والتي ترتكز على :

- **تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن .**
- **تشجيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .**

ويمكن اقتراح عدداً من الآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ الأولويات العاجلة بصورة تحقق الأهداف المتوخاة من البرنامج وتضمن وصول الدعم إلى مستحقيه، وأبرزها:

- آلية التنفيذ المباشر من قبل الجهات المانحة عبر وكالاتها التنموية المتخصصة
- التنفيذ عبر الآليات الدولية (GTZIS,UNOPS,..)
- التنفيذ عبر وحدات تنفيذ المشاريع الناجحة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة .
- تولي كل من صندوق إعادة إعمار صعدة وصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة في حضرموت والمهرة مشاريع إعادة الإعمار والاستفادة من تجاربهما السابقة في إعادة الإعمار.
- دعم تمويل للموازنة العامة.
- التنفيذ عبر صناديق متعددة التمويل بإدارة البنك الدولي.
- التنفيذ لبعض المشاريع المتعلقة بالجانب الإنساني عبر منظمات المجتمع المدني المؤهلة.

[1] الشبكة العالمية بشأن الصراع والهشاشة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مذكرة نقاش، 2011

2. برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى.

يمثل البرنامج الاستثماري العام أحد أهم الأدوات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية متوسطة وطويلة المدى، ويمثل البرنامج جزاءً محورياً من خطة التنمية، ويتناول الاحتياجات التنموية للفترة 2012-2014 ، كما يتوقع أن يمتد تنفيذ عدد من المشاريع إلى فترة أطول من الفترة الانتقالية ، ويرجع ذلك إلى طبيعة التنفيذ لتلك المشاريع.

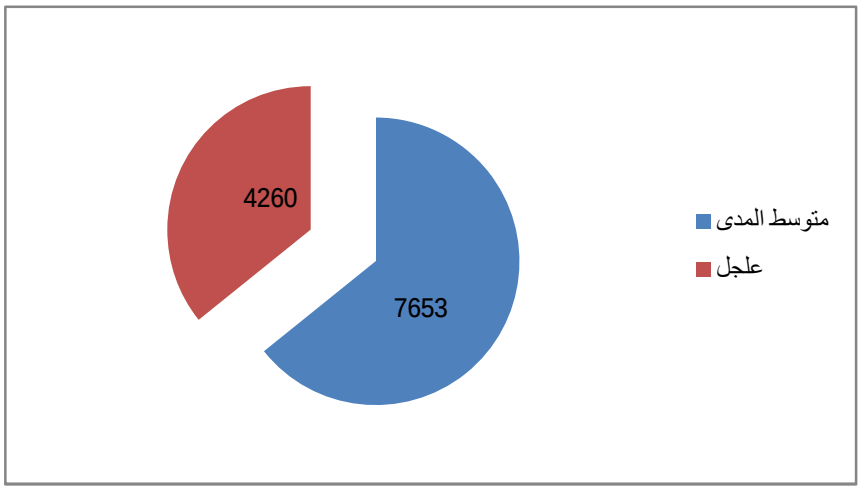

2-1. الموارد المطلوبة:

يتطلب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى توفير موارد مالية تصل إلى قرابة30,329 مليار دولار ، ويبين الجدول التالي تقسيماً للاستثمارات المخططة بحسب القطاع الرئيسي ، ومقدار الفجوة المالية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج ، كما يتبين أن معظم الاستثمارات مخصصة لبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية (48,5%)، وذلك يعني في معظمه قطاعات الطاقة والمياه. إن هذه الاستثمارات ذات رأس مال مكثف بطبيعتها لكنها تفسح المجال لتوليد فرص عمل إن تم استهدافها بالشكل الصحيح. وتشكل الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية (19.8%), والقطاعات الانتاجية (13,1%) وبرنامج الحماية الاجتماعية (10.8%) كذلك حصة كبيرة من برنامج الاستثمار العام الكلي وترتبط بمجال التركيز الخامس.

جدول (29) برنامج التعافي الاقتصادي متوسط المدى (مليون دولار)

م	القطاع	المشاريع قيد التنفيذ*	المشاريع الجديدة**				إجمالي البرنامج الاستثماري
			حكومي	خارجي	فجوة	الإجمالي	
1	القطاعات الإنتاجية	926	245	42	1148	1435	2,361
2	قطاعات البنية التحتية	12,632	2,050	330	2,812	5,192	17,824
3	تنمية الموارد البشرية	1,960	527	163	1996	2686	4,646
4	قطاعات الحكم الرشيد	369	141	0	298	438	807
5	قطاعات الإدارة العامة	902	332	0	387	719	1,621
6	قطاعات شبكة الأمان	1,078	459	520	1,012	1,992	3,070
7	الإجمالي الكلي	17,867	3,754	1,055	7,653	12,462	30,329

* تمثل التكلفة الإجمالية للمشاريع التي بدأ العمل فيها منذ سنوات.
** تمثل تكلفة المشاريع الجديدة المزمع تنفيذها خلال الفترة الانتقالية والتي سيمتد تنفيذ بعضها إلى ما بعد المرحلة الانتقالية.

2-2. **الفجوة التمويلية**:

تقدر الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري متوسط المدى بحوالي**7,653** مليار دولار، وتأتي قطاعات البنية التحتية في المرتبة الأولى من حيث الفجوة التمويلية بحوالي 2.8 مليار دولار وبنسب36.8% من إجمالي الفجوة التمويلية للبرنامج ، تليها قطاعات الموارد البشرية بنسبة 26.1% ثم القطاعات الإنتاجية بنسبة 13% من إجمالي الفجوة ، ثم شبكة الأمان الاجتماعي بنسبة 13.2%، ثم قطاعات الإدارة العامة5% وأخيراً قطاعات الحكم الرشيد بحوالي3.9% من إجمالي الفجوة التمويلية للبرنامج.

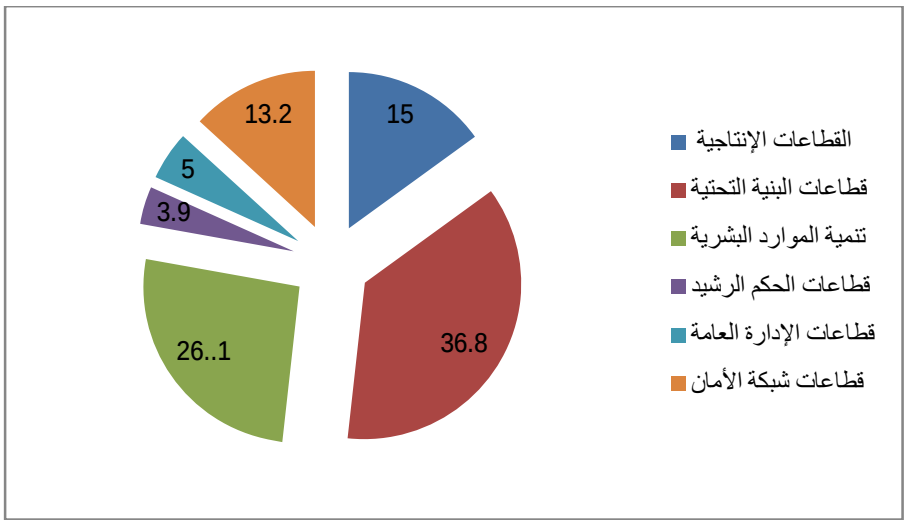

2-3. **أساليب التمويل**:

يمكن تبني عدد من أنماط التمويل للتمويل طويل المدى، وتشتمل على:

1. الدعم المباشر للموازنة العامة للدولة ، والدعم للموازنات القطاعية .
2. الصناديق المجمعة المدارة بصفة مشتركة التي تعمل من خلال أنظمة البلد، الصناديق المجمعة المدارة بصفة مشتركة والتي تعمل خارج نطاق أنظمة البلد.
3. الأنظمة المجمعة المدارة من الخارج، (الاستقرار الانتقالي وصناديق الطوارئ)، دعم البرامج/ المشاريع لمؤسسات الدولة، دعم البرامج/ المشاريع لأجل ومن خلال اللاعبين غير الحكوميين والدعم الإنساني المباشر.
4. صناديق تنفيذ خاصة تستفيد من خبرة الدول الأخرى في فترات ما بعد أو أثناء الصراع والانتقال.
5. سلة تمويلية خاصة متعددة المانحين تدار بواسطة منظمات دولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة.

ويجب أن يسترشد اختيار الصيغة التمويلية بأربعة معايير: 1) **سهولة التنسيق والتناغم**، 2) **التحول المؤسسي**، 3) **السرعة والمرونة**، 4) **نطاق إدارة المخاطر**.

2-4. آليات التنفيذ

نظراً للتأخير الطويل في تنفيذ المشاريع الممولة من خلال التعهدات التي قطعت في الاجتماع السابق للمجموعة الاستشارية وكذا التعهدات التالية له، فقد سعت الحكومة عند إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية إلى تطوير مجموعة من الدراسات القديمة حول القدرة الاستيعابية لليمن والرقابة على تنفيذ المشاريع. ويتوقع أن تتعاطى دراسة حول القدرة الاستيعابية مع هذه المسألة على وجه التحديد وترفع مجموعة من التوصيات.

ومع ذلك يمكن اعتماد الآليات المقترحة للتنفيذ الخاصة بالأولويات العاجلة والتدابير الضرورية والتي تتضمن :

- آلية التنفيذ المباشر من قبل الجهات المانحة عبر وكالاتها التنموية المتخصصة .
- التنفيذ عبر الآليات الدولية (GTZIS,UNOPS,..)
- التنفيذ عبر وحدات تنفيذ المشاريع الناجحة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة .
- دعم تمويل للموازنة العامة.
- التنفيذ عبر صناديق متعددة التمويل بإدارة البنك الدولي.
- التنفيذ لبعض المشاريع المتعلقة بالجانب الإنساني عبر منظمات المجتمع المدني المؤهلة .

3. آليات الاستهداف:

يمكن تعزيز عدالة التدخلات على المستوى المحلي من خلال آليات استهداف فعالة، ويركز البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية على الممارسات المثلى في مجال الاستهداف، بحيث يضمن الاستهداف الفعال أن المجموعات الحساسة والمجتمعات الفقيرة، عملياً تلك المجتمعات في المناطق الريفية النائية، يتم إدراجها. تعتمد سياسة الاستهداف في الصندوق الاجتماعي للتنمية على المؤشرات المرتبطة بالفقر وكذا الأدوات النوعية التي تحدد المناطق الأكثر ضنكاً وحاجة لتخصيص الموارد. يمكن تلخيص إستراتيجية الاستهداف في الصندوق الاجتماعي للتنمية فيما يلي:

1) التخصيص الجغرافي للموارد: ويغطي كافة مديريات البلاد.
2) الاستهداف البرامجي: وذلك بتخصيص موارد إضافية وتنفيذ برامج ومشاريع تعالج المشكلات التي تؤثر على مجتمعات أو قطاعات أو شرائح بعينها.
3) الاستهداف الاجتماعي: وذلك بتخصيص الموارد التي تتعاطى مع احتياجات الشرائح الأكثر تأثراً بالأحداث.

4. الرقابة والتقييم:

إن جودة تصميم البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية وشمولية المؤشرات والأهداف والسياسات المتزنة والواقعية، بالرغم من أنها جميعها تعتبر عوامل جوهرية، ليست كافية بحد ذاتها لضمان التنفيذ كما هو مأمول. ويبقى تحقيق الأهداف الكلية رهناً بالمؤثرات الخارجية والتغيرات المحلية والتي قد تطرأ أثناء الفترة الانتقالية. وبالتالي فإن تبني آلية للرقابة والتقييم سيسمح بإبراز وتحليل وتصحيح ودمج هذه التغييرات، ولذلك فإن

البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية سيتبنى إستراتيجية للرقابة والتقييم تدعو إلى:

- توسيع قاعدة المشاركة في كافة مراحل عملية الرقابة والتقييم لتشمل: وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات الرئيسية والجهات الحكومية والسلطات المحلية (بالمحافظات والمديريات) ومنظمات المجتمع المدني والمستفيدين والمانحين. وتحدد استراتيجية الرقابة والتقييم الخاصة بالبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية أدوار ومسئوليات كل من هذه الأطراف.
- تعزيز التنسيق بين هذه الجهات من خلال سكرتارية خاصة للتنسيق وضمان الصلة. ويتم دمج ومواكبة عمل كل شريك من خلال آليات المتابعة.
- تحسين مستوى التعاون بين هذه الأطراف في نشر التقارير والدروس المستفادة .
- استخدام الأنظمة الإلكترونية مثل Devinfo و DAD بحيث يتسنى لكافة الأطراف إدخال البيانات وإصدار تقارير موحدة وتبادل المعلومات.
- رفع الوعي فيما يتعلق بأهمية الرقابة والتقييم كعملية لتحسين التنفيذ.